

Distr.: General
20 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز
في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا
وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا
وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ٣٤٠/٦٣ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن نتائج استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره لعام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

ويستعرض الفرع الأول التقدم المحرز في تنفيذ توصيات عام ١٩٩٨، وقيم الإنجازات ويحدد العقبات التي لا تزال قائمة. ويعكس الفرع الثاني الاتجاه الحالي للتفكير بخصوص الصلة بين السلام والتنمية، ويحدد القضايا والتحديات الناشئة التي قد تواجهها أفريقيا والأمم المتحدة في المستقبل. ويدعو الفرع الثالث إلى التعبئة اللازمة للموارد والشركاء. أما الفرع الرابع فيورد التوصيات والمقترحات الرامية إلى تحديد التزام الأمم المتحدة بقضايا أفريقيا.

* A/65/150.



المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - استعراض أحداث العقد
٦	ألف - الاستجابة لحالات النزاع
٨	١ - الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات
٩	٢ - وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة
١٠	٣ - حفظ السلام
١١	٤ - المساعدة الإنسانية
١٣	٥ - التعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع
١٦	٦ - الجزاءات
١٦	باء - تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية
١٧	١ - الحوكمة
١٨	٢ - العمليات الانتخابية والترعة الدستورية
٢٠	٣ - الفعالية الإدارية
٢٠	٤ - التنمية الاقتصادية
٢١	٥ - التجارة
٢٢	٦ - التكامل الإقليمي
٢٣	٧ - المعونات، والديون الخارجية، والمساعدات الدولية
٢٥	٨ - التعامل مع التحديات في مجال الصحة العامة
٢٦	جيم - تعزيز حقوق الإنسان
٢٨	١ - حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح
٢٩	٢ - الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة

٣٠	٣ - اللاجئون والمشردون داخليا وعديمو الجنسية
٣١	٤ - القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة
٣٢	ثالثا - مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة
٣٣	ألف - أسباب النزاع
٣٣	١ - التهميش الاجتماعي والفقر والفساد
٣٤	٢ - الجماعات المسلحة
٣٤	٣ - الجريمة المنظمة
٣٤	٤ - النزاعات على الموارد الطبيعية
٣٥	٥ - الأحياء المتخلفة من المدن والتحضر السريع
٣٥	٦ - الأمن البحري
٣٦	باء - التصدي للنزاعات
٣٧	١ - تعزيز الدولة
٣٧	٢ - منع نشوب النزاعات وإدارتها
٣٨	٣ - التصدي للجريمة المنظمة
٣٩	٤ - تحديات حفظ السلام
٤٠	جيم - تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والعدالة الاجتماعية
٤١	١ - عمالة الشباب وتعليمهم
٤٢	٢ - الزراعة والأمن الغذائي
٤٣	٣ - تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز النمو
٤٣	٤ - التحويلات المالية والشّتات
٤٤	٥ - تحسين البيانات والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات
٤٤	رابعا - تعبئة الموارد والشركاء
٤٦	خامسا - تعامل جديد مع أفريقيا

أولا - مقدمة

- ١ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد مجلس الأمن اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. ولاحظ المجلس في البيان الرئاسي الصادر في ذلك اليوم (S/PRST/1997/46) أن النزاعات المسلحة وإن كان قد أُحرز بعض التقدم لا تزال ماثرة قلق بالغ وتستدعي معالجة حازمة.
- ٢ - واستجابة لطلب مجلس الأمن، أُجري تحليل شامل عام ١٩٩٨، وقُدّم تقرير، سُوِّسِتَ كَمَل سنويا، عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وقد اقترح سلفي في ذلك التقرير مجموعة تدابير واقعية وقابلة للتحقيق موجهة إلى البلدان الأفريقية والأمم المتحدة والدول الأعضاء كما تتخذها بهدف التخفيف بصورة ملحوظة من حدة التوترات السياسية والعنف داخل كل دولة من الدول الأفريقية وفيما بين تلك الدول، وبناء السلام الدائم، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- ٣ - وقد أفصحت في التقرير الذي قدمته عام ٢٠٠٧ إلى الجمعية العامة (A/62/202) عن اعترامي إجراء استعراض شامل للتوصيات الواردة في التقرير المقدم عام ١٩٩٨، فضلا عن الالتزامات المقدمة، والإجراءات المتخذة، والتقدم المحرز، والدروس المستفادة منذ عام ١٩٩٨. ويُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٣.
- ٤ - ولدى إعداد هذا التقرير، أُجريت مشاورات مكثفة مع الدول الأفريقية وغيرها من الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية والدولية، وممثلي الأوساط الأكاديمية ومراكز التفكير، والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، ومؤسسات بریتون وودز، ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة عمل الإدارة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الأفريقية التابعة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واستفادت كثيرا من وجهات النظر التي أعربت عنها تلك الجهات جميعا.
- ٥ - ولدى متابعة التوصيات الأصلية، أعتزم التركيز على التحديات المستقبلية وإثارة مناقشة عن السبيل إلى زيادة الدعم السياسي والبشري والمالي والتقني، وإقامة شراكات فعالة، ابتغاء تحسين ما يُقدم إلى أفريقيا من مساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة وفي تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

ثانيا - استعراض أحداث العقد

٦ - تناول تقرير عام ١٩٩٨ التهميش الاقتصادي والسياسي لأفريقيا، سعيا لإجراء تقييم واقعي للتحديات التي تعوق الانتعاش في أفريقيا، مع التسليم بالتأثير المستمر لتركات الماضي المركبة. ولدى البحث في المسائل الحساسة المتمثلة في الحوكمة والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، انتقد التقرير الاستبداد بالحكم وممارسة السياسة من منطلقات عرقية وتفشي الفساد وسوء إدارة الموارد، فضلا عن دور بعض الدول الأفريقية وغير الأفريقية في دعم النزاعات المسلحة في المنطقة أو التحريض عليها. فقد كان عام ١٩٩٨ فترة نزاعات منتشرة ومشاكل هيكلية وسياسية ومشاكل حكم معقدة في أفريقيا، وكانت مآسي رواندا وليبريا لا تزال حية في الذاكرة.

٧ - وعلى كثرة التحديات التي واجهتها أفريقيا في ذلك الوقت، أبرز التقرير ما تحقق في أفريقيا من إنجازات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية. ودعا كافة الجهات المعنية إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لإحداث التغيير الإيجابي، وحض الأفارقة على النظر بعين نقد الذات في دورهم فيما يعيشون من أزمات. وأكد على أهمية مسؤولية أفريقيا في هذا الصدد. وحدد أيضا الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية في أفريقيا وعلى المستوى الدولي التي بوسعها أن تساعد في حل النزاعات التي طال أمدها، ومنع حدوث أخرى، والنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وحمل تقرير عام ١٩٩٨ رسالة لا تقل اليوم وضوحا عما كانت يومئذ ومفادها: وحدها أفريقيا تستطيع إيجاد الحلول لمشاكل أفريقيا.

٨ - وقد شهد العقد الماضي أوجه تحسن بارزة في العديد من المجالات. إذ أحرزت أفريقيا من التقدم المؤسسي أكثر مما أحرزته أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك في مجال بناء المؤسسات المعنية بالتسوية الجماعية للمشاكل والعمل مع المجتمع الدولي. وكان التحسن الملحوظ في المشهد الأمني العام ثمرة للتقدم الكبير الذي أحرز في ميادين الحوكمة والأخذ بالديمقراطية والقيادة، وإجراء انتخابات تتسم بقدر معقول من الشفافية. ففي أواخر التسعينيات، كانت ١٤ دولة من دول أفريقيا البالغ عددها ٥٣ دولة طرفا في نزاع مسلح. وأما اليوم فأربعة بلدان هي التي توجد في حالة نزاع، وإن ظلت دول عديدة في حالة من الضعف المؤسسي والعجز الشديد عن تعزيز الأمن وتوفير الرخاء لشعوبها.

٩ - وشهدت أفريقيا أيضا نموا اقتصاديا كبيرا بلغ ٤,٦٥ في المائة في المتوسط بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، وفقا للمنشور الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهو تقرير الحالة الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠١٠: العمل على تحقيق نمو مستدام رفيع المستوى من أجل الحد من البطالة في أفريقيا وقطعت القارة أشواطاً كبيرة في مجالات التنمية الاجتماعية، مثل

التعليم، وإن تباينت النتائج تباينا ملحوظا من بلد لآخر. وشهد العقد الماضي تقدما كبيرا في الاقتصاد الكلي من حيث السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية، ومن ذلك تحسن إدارة الديون وتخفيف عبء الدين بصورة ملحوظة بفضل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولا تزال أفريقيا تسعى إلى توسيع مجال سياساتها وتحسين إمساكها بزماء برامجها الاقتصادية. ومنذ عام ٢٠٠٠ بذلت جهود كبيرة في حشد الموارد المحلية من أجل التنمية. ومع ذلك، لا يزال اقتصاد أفريقيا يفتقر إلى التنوع، إذ يعتمد إلى حد بعيد على تصدير الموارد الطبيعية غير المصنعة. ولا تزال أفريقيا تواجه تحديات اقتصادية في خلق فرص عمل منتجة ولائقة، وفي تحسين نوعية الحياة لشعوبها.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي أعد مجموعة من التوصيات والمبادرات الرئيسية في خمسة مجالات استراتيجية، هي الزراعة والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والهياكل الأساسية وتيسير التجارة، والنظام الإحصائي الوطني. ويقوم الفريق التوجيهي، من خلال أعضائه المؤسسين، بتحويل هذه التوصيات والحقائق المستقاة من عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية إلى نقاط عمل للتنفيذ الشامل. وهذه المبادرة، إذا ما نفذت بشكل جيد، ستساعد البلدان الأفريقية في كدها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونظرا لأنه لم يبق على هذا الموعد النهائي سوى خمس سنوات، فإنني أدعو جميع الشركاء، وبوجه خاص في الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، إلى إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة عالميا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاتفاق على خطة عمل ملموسة لإسراع الخطو نحو تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

ألف - الاستجابة لحالات النزاع

١١ - لاحظ تقرير عام ١٩٩٨ أن قدرة الجهات الدولية الفاعلة على مساعدة أفريقيا تتوقف إلى حد بعيد على نوعية المؤسسات الأفريقية ومدى قوتها في مواجهة التحديات. وباعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإنشاء الاتحاد الأفريقي ومفوضيته عام ٢٠٠٢، يكون القادة الأفارقة قد منحوا قارتهم مؤسسة أكثر قدرة بكثير على مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ووضعوا رؤية لقارة تنعم بسلام أوفر وحكم أفضل وتكامل أكبر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي العزم على تحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة الاتحاد الأفريقي بولاية أوسع وقدرات أكبر.

١٢ - وأحل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي مبدأ عدم اللامبالاة محل مبدأ عدم التدخل، وهو ما يمثل تغييراً جوهرياً في إدارة العلاقات بين الدول الأفريقية، والتزاماً بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك رفض تغيير الحكومات بطرق غير دستورية.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الأولى البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويتلقى المجلس، وهو المسؤول عن إقامة الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، المؤازرة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وفريق الحكماء، والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية. والهيكل الأفريقي للسلام والأمن ممثلة على المستوى الإقليمي، الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي هي بمثابة اللبنة التي تشكل بنيانه، الأمر الذي يعطي وزناً للجهود المبذولة محلياً ووطنياً في مجال الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها. وستشكل الأولوية الاحتياطية الإقليمية عنصراً هاماً من القوة الاحتياطية الأفريقية.

١٤ - ولم يتوقف تفعيل العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث يعقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن اجتماعات سنوية لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجالات من قبيل منع نشوب النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

١٥ - وكان من عناصر هذا العمل المشترك اعتماد إعلان عام ٢٠٠٦ المعنون "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (انظر A/61/63، المرفق). وقد صمم البرنامج على هيئة إطار استراتيجي سمته التطور للتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بما يشمل بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية للاتحاد الأفريقي وتوسيع نطاق الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وركز البرنامج خلال سنواته الثلاث الأولى على قضايا السلام والأمن ودعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وكانت وكالات الأمم المتحدة رائدة أيضاً في مختلف المبادرات والمجموعات منذ عام ٢٠٠٧ لدعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك عن طريق آلية التنسيق الإقليمية. والبرنامج العشري لبناء القدرات المطروح حالياً للاستعراض يقوم بدور فعال في تحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، وفي تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية. وإذا كان أمراً مسلماً به أن الحاجة لا تزال قائمة للعناية بقضايا السلام والأمن، فقد حان الوقت الآن لتوسيع نطاق تركيز البرنامج تدريجياً ليشمل أمور التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجالات المبينة أدناه.

١ - الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات

١٦ - لقد اكتسبت جهود صنع السلام الإقليمية زخماً بفضل عقد مؤتمرات، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي أفضى إلى وضع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وبفضل إنشاء شعبة السياسات والوساطة في إدارة الشؤون السياسية، وأفرقة دعم الوساطة الجاهزة التابعة لها، أضحت الأمم المتحدة في وضع أفضل للعمل بالتعاون مع مؤسسات الوساطة الأفريقية من أجل تعزيز عملية صنع السلام.

١٧ - وكان لتعيين المزيد من الوسطاء، ولفعاليتهم في التدخل أحياناً جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في النزاعات الناشئة أو القائمة، أثر إيجابي في عملية صنع السلام في أماكن مثل بوروندي والسودان وغينيا وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر. وجاء إنشاء فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي استجابة للنداء الوارد في تقرير عام ١٩٩٨ الذي دعا إلى تعيين وسطاء خاصين والعمل على اجتناب الكثرة المحتملة للوسطاء وتداخل الولايات الموكولة إليهم.

١٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت الجماعات الاقتصادية الإقليمية لنفسها نظمها الخاصة بالإنذار المبكر ومنع النزاعات، ومن ذلك مجالس الشيوخ والحكماء التي تعمل مع الهيئات القارية. وعززت قدراتها في مجال الإنذار المبكر والرصد والتأهب لحالات النزاع بهدف وضع آليات فعالة للتخفيف من حدتها. وفي عام ١٩٩٩، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، والبروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد في عام ٢٠٠١. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا بعدة مبادرات للوساطة في بوروندي وغينيا وغينيا - بيساو والنيجر. وتضطلع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة لها، بدور مركزي في مدغشقر، وأقامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية آليات عابرة للحدود لمعالجة مسألة المجموعات العرقية المسلحة والنزاعات العابرة للحدود. وأصبحت الجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً دعائم تستند إليها أفريقيا في عملها المشترك مع المجتمع الدولي من خلال آليات منها مثلاً مرفق السلام الأفريقي الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

١٩ - وفي عام ٢٠٠٢، أنشأ مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لمساعدة الأمم المتحدة على المساهمة بشكل أفضل في منع النزاعات ومواجهة التحديات الناشئة على الصعيد الإقليمي، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أو الاتجار بالمخدرات، بوسائل منها الدبلوماسية الوقائية والتعاون المشترك بين الوكالات. وأقامت إدارة

الشؤون السياسية وجوداً سياسياً في منطقة البحيرات الكبرى ولدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد يَسَّرَ هذا النهج المبتكر تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية كجزء من استراتيجية شاملة لمنع التفاعلات في أفريقيا بالتعاون مع الجهات المعنية الأفريقية. وإني أطلب إلى الدول الأعضاء دعم مبادرتي لإقامة وجود سياسي للأمم المتحدة في المناطق الأفريقية الأخرى من أجل مواصلة تقديم الدعم للجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات الإقليمية وتحقيق التكامل وصنع السلام.

٢ - وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة

٢٠ - لقد دفعت النتائج المدمرة للتراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بهما عدداً متزايداً من البلدان الأفريقية، ووكالات وكيانات تابعة للأمم المتحدة، كمكتب شؤون نزع السلاح، والمنظمات غير الحكومية، إلى وضع تدابير لكبح الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وبدأ نفاذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. واعتمدت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بروتوكولين مماثلين في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اتفاقية وسط أفريقيا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم لصنع هذه الأسلحة أو إصلاحها أو تركيبها (اتفاقية كينشاسا). وعلى مستوى القارة، أدانت منظمة الوحدة الأفريقية، في عام ١٩٩٩، انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع. ومنذ ذلك الحين، باشر الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بجهود ترمي إلى التنسيق بين المبادرات على مستوى القارة، وهو يعمل حالياً على وضع استراتيجية قارية. وعلاوة على ذلك، وضع العديد من البلدان الأفريقية أيضاً خطط عمل وطنية وفقاً لبرامج الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل مواجهة المشكلة المتنامية لتسرب هذه الأسلحة والذخائر من المخزونات الحكومية للأسلحة التي جرت حيازتها بصفة قانونية.

٢١ - وتناول مجلس الأمن هذه المسائل في عدد من المناقشات المواضيعية. وكان آخر اجتماع له عُقد في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا، بمثابة متابعة للتقرير (S/2008/258) للتقرير الذي سعت فيه إلى تأطير المسألة من الناحية المفاهيمية. وفي عام ٢٠٠١، اعتمدت الدول برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

ومكافحته والقضاء عليه، والذي يتضمن خطوات كفيلة بتحسين التشريعات والضوابط الوطنية، ويكرّس اهتماماً خاصاً للتنفيذ الإقليمي. واعتمد في عام ٢٠٠٥، بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإني أدعو جميع الدول إلى التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه واعتماد تدابير لمكافحة الجريمة وتنفيذ الأحكام المعيارية المناسبة. واستجابةً لعدم توافر إطار معياري فيما يخص عمليات نقل الأسلحة، قرّرت الجمعية العامة أن تعقد في عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة (انظر القرار ٤٨/٦٤). وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعم من أجل التوصل إلى معاهدة فعالة بشأن تجارة الأسلحة.

٣ - حفظ السلام

٢٢ - عكس تقرير عام ١٩٩٨ قلقاً بشأن إمكانية امتناع الجهات الفاعلة الدولية عن تكريس ما يكفي من الموارد السياسية والمالية للعمليات في أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، سُجلت زيادة كبرى في عمليات حفظ السلام حيث تنتشر في أفريقيا ٧ بعثات من أصل البعثات الست عشرة الحالية. ويشهد المستوى الراهن للمشاركة على التزام مجلس الأمن والجمعية العامة بمعالجة عواقب النزاع المسلح في أفريقيا على استعدادهما للإذن بتخصيص الموارد في هذا الشأن. كما يعكس الالتزام المتنامي للمؤسسات الأفريقية بممارسة تأثيرها، وهذا ما يتضح من خلال مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل النزاعات في غرب أفريقيا ومشاركة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وبالمثل، لقد مهّدت مشاركة إثيوبيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق في بوروندي الطريق أمام مشاركة أوسع من جانب المجتمع الدولي.

٢٣ - وأكدت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على العزم على إيجاد توازن دقيق، وإن كان معقداً، بين مسؤوليات الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الأفريقية في مجال حفظ السلام وفضلاً عن العلاقة الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتتيح آلية العملية المختلطة لحفظ السلام في أفريقيا للمجتمع الدولي إكمال ما لدى الجهات الفاعلة والمؤسسات الإقليمية من موارد. ويوفّر مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم إلى قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال عبر مجموعة من التدابير لدعم القدرات اللوجستية للبعثة. وتوفّر الأمم المتحدة أيضاً الخبرات التقنية لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إدارتها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتخطيط لها ونشرها، عن طريق فريق التخطيط التابع للأمم المتحدة في

أديس أبابا. وإذا كانت هذه الترتيبات تلبي حاجة راهنة، فإنها لا تمثل بديلاً لقدرات حفظ السلام الأفريقية على الأمد الطويل. وتشكل الجهود الجارية لتطوير القوة الاحتياطية الأفريقية عنصراً رئيسياً لتحقيق القدرات اللازمة للاتحاد الأفريقي من أجل ممارسة التزاماته بموجب القانون التأسيسي على نحو تام. ويكتسي الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتطوير الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، والقوة الاحتياطية الأفريقية بوجه خاص، أهمية أساسية إذا ما أريد الحد من الاعتماد على الدعم الخارجي، وتمكين أفريقيا من اكتساب القدرة على مواجهة التحديات الأمنية على مستوى القارة.

٢٤ - ويُقر كل من تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عيّنته للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (A/63/666-S/2008/813)، وتقريره اللاحق بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (A/64/359-S/2009/470)، بأن التنسيق على نحو أكثر تنظيماً بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أمر حاسم من أجل إقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينفذ لهذه الغاية عدد من المبادرات، منها إنشاء فرقة العمل المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بالسلام والأمن والمبادرة الرامية لتعزيز وجود الأمم المتحدة لأغراض السلام والأمن في أديس أبابا عبر إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

٢٥ - ودرس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أيضاً الحاجة القائمة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لدعم جهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وقد أحرز بعض التقدم فيما يخص تبسيط الترتيبات للحصول على تمويل المانحين. وإني أرحّب بقرار الاتحاد الأفريقي زيادة المخصصات من ميزانيته العادية لتمويل صندوق السلام التابع له. وتشكل هذه المبادرات، إلى جانب الدعم المستمر المقدم لمساعدة الاتحاد الأفريقي وتطوير قدرته على التخطيط لبعثات حفظ السلام وإدارتها ونشرها وتصفيته، الخطوات الأولى الحاسمة لكفالة الموارد اللازمة لدعم نشر قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

٤ - المساعدة الإنسانية

٢٦ - على الرغم من التراجع النسبي للزاعات الأهلية في أفريقيا منذ عام ١٩٩٨، لا تزال الأزمات الإنسانية سائدة في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، والقرن الأفريقي، ومنطقة الساحل. وقد أدّى ازدياد حدة الأخطار الطبيعية، والنقص في المياه وموارد الطاقة، واستمرار ارتفاع أسعار الأغذية، والنمو السكاني والتوسع الحضري، والأزمات المالية العالمية الأخيرة، إلى زيادة كبيرة في الطلب على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من جانب الحكومات الأفريقية. وما زال تقديم

المساعدة إلى المجتمعات المحلية المتأثرة يواجه عقبات بفعل انعدام الأمن، وضعف الهياكل الأساسية، والتأخيرات البيروقراطية، والظروف الموسمية.

٢٧ - وتتطلب النتائج الناشئة عن صعوبة وصول الشركاء في ميدان العمل الإنساني إلى السكان المتأثرين أن يُنظر فيها على وجه الاستعجال. وهذا يستلزم قيام جميع الجهات المعنية، بما يشمل أطراف النزاعات، بتقديم الدعم لتوفير المساعدة والحماية الإنسائيتين على أساس المبادئ، امتثالاً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتمثل تعبئة الموارد وإتاحة كميات كافية منها في الوقت المناسب خطوات أولى حاسمة لتحقيق استجابة إنسانية فعالة.

٢٨ - وتقدم المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء مزيداً من الدعم لتنمية قدرات التأهب والتصدي للطوارئ على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي. وتواصل الأمم المتحدة، عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دعم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز قدراتهما الإقليمية على الاستجابة للكوارث. وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء مخزون إقليمي من إمدادات المساعدة الإنسانية لغرب أفريقيا، وتدريب أفرقتها للتصدي لحالات الطوارئ، وتوسيع آلياتها لتمويل الإغاثة، بينما بدأت البلدان في منطقة الساحل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عند الأطفال المزمين، باستخدام المعونة الطارئة لدعم جهود التنمية على الأمد الطويل.

٢٩ - ودعا تقرير عام ١٩٩٨ إلى إيجاد آليات منسقة لتقديم المساعدة وتحسين تنابع الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية تسهياً لعملية الانتقال من النزاعات إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي والتعمير. وخلال العقد الماضي، سجّل تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية في أفريقيا تحسينات هامة، منها إنشاء النهج العنقودي، وتعزيز القيادة عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وزيادة كفاءة آليات وأدوات التمويل، مما أدى بدوره إلى تحسين التنسيق المشترك بين الوكالات، وتقديم المساعدة والحماية إلى السكان المتأثرين. ومن خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآليات كالداءات الموحدة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، عملت الأمم المتحدة وشركاؤها على توسيع نطاق النداءات العالمية لتقديم المساعدة الإنسانية. لكن ثمة حاجة ما زالت قائمة لبذل جهود إضافية في معالجة الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية على نحو فعال. وينبغي دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنسيق وإدارة الأعمال الإنسانية، بما في ذلك وضع إطار عمل إنساني. وهذا يشمل تعزيز التعاون الوثيق بين عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وأنشطة المساعدة الإنسانية والإنعاش بعد انتهاء النزاعات، والتعاون في معالجة مشاكل اللاجئين والمشردين قسراً.

٣٠ - وعلى الرغم من قيام الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بزيادة الميزانيات المتاحة لأغراض المساعدة الإنسانية منذ أواخر التسعينات، كثيراً ما تفشل النداءات السنوية التي توجهها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في تحقيق أهدافها، ولا سيما فيما يتعلق بمبادرات الإنعاش المبكر. وهذا ينطبق بوجه خاص على الأزمات الإنسانية التي طال أمدها والتي ما عادت تستقطب اهتماماً دولياً كبيراً. وما زالت تعبئة الموارد لدعم برامج الإنعاش المبكر تمثل تحدياً هائلاً مقابل الطلبات المتنافسة على الاحتياجات من الموارد الرئيسية ذات الصلة بتعميم البرمجة الإنمائية. وستكفل منظومة الأمم المتحدة تحديد أولويات مبادرات الإنعاش المبكر وإدماجها وتعميمها على نحو منهجي في آليات تمويل المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ومبادرات تعبئة الموارد.

٥ - التعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

٣١ - تضمن تقرير عام ١٩٩٨ توصية بإنشاء هيكل لبناء السلام بعد انتهاء النزاع من أجل مساعدة البلدان الخارجة من نزاعات والمنتقلة إلى مرحلة التنمية. وفي عام ٢٠٠١، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أفرقة استشارية مخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات، كما أنشأ فريقاً فرعياً لكل من غينيا - بيساو (٢٠٠٢) وبوروندي (٢٠٠٣). وعلى أثر إقامة لجنة بناء السلام عملاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أُدرج هذان البلدان على جدول أعمال اللجنة. وتشكل لجنة بناء السلام، متضافرة مع تشكيلاتها القطرية المخصصة، ومكاتب الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام، واللجنة آلية أساسية للربط بين برنامجي السلام والتنمية. وقد أسهمت اللجنة في تنسيق المبادرات وأنشطة الجهات الفاعلة والموارد في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وساعدت بالتالي على تركيز الاهتمام الدولي على بلدان ربما لم تكن، لولا ذلك، قادرة على أن تستقطب سوى مشاركة محدودة. وتتاح أموال صندوق بناء السلام أيضاً لثمانية بلدان أخرى أعلنت أهليتها للاستفادة من الصندوق وهي: جزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيريا.

٣٢ - ومن خلال إنشاء هيكلها لبناء السلام وبعثاتها السياسية الخاصة ومكاتبها المتكاملة لبناء السلام، تصبح الأمم المتحدة في موضع يمكنها من تحسين تعاونها مع المؤسسات ذات الصلة على الصعيد الوطني. وقد أثبتت التجربة أن النجاح في بناء السلام يتطلب مشاركة طويلة الأجل، ودرجة عالية من المرونة، واختباراً مستمراً لنماذج مختلفة من التعاون على الصعيد القطري لكفالة أن تلبي صناديق بناء السلام واستراتيجياتها وتشكيلاتها القطرية الخاصة بالاحتياجات المحددة والفريدة لكل حالة من حالات ما بعد النزاع.

٣٣ - ويواصل عدد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تعزيز بناء السلام ضمن ولاياتها الخاصة. وترمي مبادرات عدة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز اتساق السياسات المعنية ببناء السلام. وهي تشمل عملية تخطيط البعثات المتكاملة، وفريق الاتصال المعني ببناء السلام، ومجموعة آلية التنسيق الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، التي دعمت الاتحاد الأفريقي في وضع سياسة الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع المعتمدة في عام ٢٠٠٦. ويواصل كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة في جهود الإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاعات، بما يشمل إصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وترسيخ سيادة القانون. وفي موازاة ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز القدرات الوطنية للحوار الاجتماعي والعملية الثلاثية الأطراف. وتسهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إعادة بناء الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعليم والنظم الصحية في البلدان الخارجة من نزاعات. وكان المراد من سياسة الأمم المتحدة لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاعات، التي أطلقت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، زيادة أثر واتساق وكفاءة دعم العمالة وإعادة الإدماج المقدم من وكالات الأمم المتحدة إلى البلدان في مرحلة ما بعد النزاع وتحقيق أقصى حد له. ويشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام الرياضة بوصفها أداة لدعم عمليات بناء السلام في حالات ما بعد النزاع، في حين يسهل الاتفاق العالمي التعاون بين الأمم المتحدة وبرنامج مجتمع الأعمال الذي يُدعى "الأعمال والسلام"، ويشجع إسهام ذلك المجتمع في التعمير بعد انتهاء النزاعات ويدعمه.

٣٤ - يجب أن تركز أولويات بناء السلام بعد انتهاء النزاع على تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء، وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية، وتسريع وتيرة التنمية الشاملة اجتماعيا وعادلة والمستدامة. ويجب أن تتبناها وتضطلع بالدور الرئيسي فيها المجتمعات المحلية المتضررة، بمشاركة كاملة من المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي، ولا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني والمرأة والشباب والأطفال. وفي إطار الجهود الرامية إلى سد الثغرة التمويلية في مرحلة الانتقال من النزاع إلى الانتعاش، من الضروري معالجة حالة انعدام الصلة بين ما تتعهد به الدول الأعضاء من التزامات سياسية وما يصرف فعليا من أموال متعهد بها.

٣٥ - ويشكل التصدي الفعال للإفلات من العقاب والظلم في حالات ما بعد النزاع أحد التحديات الكبيرة التي ما زالت قائمة. فالسلام غالبا ما يتوقف على القدرة على تضميد جراح الماضي واستعادة الاطمئنان إلى قدرة الدولة على إقامة العدل وحماية مواطنيها والثقة

فيها. والبلدان التي استطاعت أن تفعل ذلك بشكل جيد نسبياً، مثل جنوب أفريقيا، هي الآن آخذة في تعزيز ديمقراطيتها على نحو مطرد. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية بدعم الجهود الرامية إلى تقوية صوت المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان، وتشجيع مشاركة جميع الفئات في عملية التحول الديمقراطي.

٣٦ - وللجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دور فعال في نجاح عملية بناء السلام في أفريقيا. فقد أسهمت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باعتبارها جزءاً من عمليات حفظ السلام وشرطاً مسبقاً لتحقيق الاستقرار والأمن، في تحصين دول ضعيفة تتناحر مع مجتمعات محلية وجماعات معسكرة. ويمكن أن يؤدي تسريح وإعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة بطريقة غير فعالة إلى العودة إلى النزاع، ولذلك من الضروري كفاءة نجاح العملية برمتها. وباستثناء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث ما زال النزاع مستمراً، أسهم استثمار الجهات المانحة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل برنامج البنك الدولي المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج لعام ٢٠٠٢ الخاص بمنطقة البحيرات الكبرى، في إعادة إقامة الروابط الاجتماعية ووضع الأسس اللازمة للتنمية. واستمرت الجهود المبذولة لتأمين التسريح الطويل الأجل للأطفال والشباب المرتبطين بالجماعات المسلحة، بما في ذلك وضع خطط عمل من قبل أطراف النزاع المسلح، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراراته ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن تسريح الأطفال المجندين. وتتطلب هذه العملية دعماً مستمراً ونهجاً مجتمعياً. وأدعو الدول الأعضاء التي تشهد حالة نزاع إلى تهيئة بيئة مواتية لتعزيز هذه العملية وضمان استمرارها.

٣٧ - وفي إطار برنامج حوكمة أوسع نطاقاً، يعد إصلاح القطاع الأمني بعد انتهاء النزاع من أجل كفالة الالتزام بالمبادئ الديمقراطية والحماية الفعالة لحقوق المواطنين وتعزيز النظام الاجتماعي، المسؤولية الرئيسية للدولة وحجر الزاوية في جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي إطاراً لسياسات إصلاح القطاع الأمني في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، وقد وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نموذجاً لإصلاح القطاع الأمني ضمن إطارها لمنع نشوب النزاعات. وقدمت أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا دعماً لبلدان أفريقية شقيقة في مجال إصلاح القطاع الأمني. ويجب أن يستند نجاح دعم الأمم المتحدة لجهود إصلاح القطاع الأمني إلى مبدأ الملكية الوطنية. ويجب على الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة أن تنسق المساعدة المقدمة لعمليات إصلاح القطاع الأمني وتواصل

تقديمها، وأن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الإقليمية لهذه العمليات، وتلتزم بنشر عناصرها لفترات طويلة الأجل.

٦ - الجزاءات

٣٨ - خلال العقد الماضي، زاد مجلس الأمن استخدام الجزاءات المحددة الهدف، مثل حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول، وهي جزاءات تستهدف المسؤولين عن التهديدات أو الانتهاكات التي تطال السلام والأمن الدوليين. وقد استُخدمت هذه التدابير في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون والصومال وكوت ديفوار وليبيريا. وأنشأ المجلس أيضا أفرقة خبراء، يتلقى عدد منها دعما من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي أفرقة ترصد تنفيذ الجزاءات المحددة الهدف وتقدم توصيات بشأن كيفية زيادة فعاليتها وكيفية التخفيف من حدة آثارها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وقد نفذ مجلس الأمن والدول الأعضاء هذه التوصيات بمستويات متفاوتة من النجاح. وينبغي تعزيز التعاون مع أفرقة الخبراء إلى أقصى حد ممكن من خلال إنشاء خلايا أو مراكز تنسيق معنية بالحظر ضمن عمليات حفظ السلام ذات الصلة.

٣٩ - ويمكن أن تعزى التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للجزاءات المحددة الهدف من قبل الدول الأعضاء في أغلب الأحيان إلى غياب الإرادة السياسية أو عدم القدرة على فرضها على أرض الواقع، أو إلى اقتران هذين العاملين معا. وستوفر الأمم المتحدة المساعدة اللازمة للدول الأعضاء لزيادة قدرتها على تنفيذ نظم الجزاءات المحددة الهدف. ويتيح اهتمام المنظمات الإقليمية الأفريقية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالجزاءات المحددة الهدف فرصا جديدة في هذا الصدد. وينبغي تشجيع زيادة الوعي لدى القطاع الخاص بأبعاد نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

باء - تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

٤٠ - اتسع بشكل كبير منذ عام ١٩٩٨، فهمنا ورؤيتنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فأصبحنا وفقا لهما نربط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ربطا عضويا بالاستقرار والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ويتوقف التحول الاجتماعي - الاقتصادي الرئيسي على التقدم الحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا يمكن تحقيقها إلا في ظل بيئة سلمية مستقرة. غير أن التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨ لم تراعى هذا النهج الشامل، حيث تغطي كل جانب من الجوانب المبينة أدناه،

على نحو مستقل نوعا ما. وشمولية استراتيجيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية أمر أساسي في استراتيجيتنا لمواجهة التحديات وإتاحة الفرص في المستقبل (انظر الفرع الثالث أدناه).

١ - الحوكمة

٤١ - منذ أواخر التسعينيات، أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في إقامة الحكم الديمقراطي وتشجيع التعددية وتعزيز دور البرلمان والمجتمع المدني، وبالتالي كفالة مزيد من الخضوع للمساءلة من جانب الحكومات. وهذه المبادئ لم تتبناها كل البلدان؛ بيد أنها حيثما تترسخ تسمح بوجود حكومات أكثر تحاوبا يمكنها أن توفر بشكل أفضل المنافع العامة وتعزز الأمن، وتضع سياسات لتخفيف الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. والحكومات المنتخبة والنيابية تطالب بدورها مواطنيها بالتحلي بقدر أكبر من المسؤولية، بما في ذلك عن طريق دفع الضرائب والقيام بواجبات المواطنة الأخرى. وشجعت بعض الحكومات مشاركة المجتمع المدني، وأجرت إصلاحات اقتصادية تعزز الأسواق وتشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لكفالة تحسين تقديم الخدمات.

٤٢ - وقد أسهم فتح الآفاق السياسية، في عدة بلدان في إثراء عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني. وفي بلدان أخرى، يلزم تشجيع ودعم القدرات القيادية سواء في الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص. ومن الضروري تعزيز القدرات القيادية على المستوى المجتمعي والمحلي والوطني والإقليمي.

٤٣ - ومنذ التسعينيات، أسهم تحرير وسائط الإعلام وتحسين فرص الحصول على المعلومات في تمكين المواطنين من المشاركة في العمليات السياسية بقدر أكبر من الفعالية. وفي عدد قليل من البلدان، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت المحطات الإذاعية التابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تدريب المذيعين الوطنيين. وفي سيراليون، اندمجت محطة إذاعة الأمم المتحدة مع إذاعة الدولة لتشكيل هيئة إذاعية عامة جديدة. غير أن الصحافة الأفريقية عموما ما زالت تواجه العديد من العقبات، بما في ذلك معارضة الدولة وتفاوت معايير الكفاءة المهنية والمعايير الأخلاقية. وستساعد منظومة الأمم المتحدة العاملين في وسائط الإعلام الأفريقية في تعزيز مهارات تلك المهنة وموضوعيتها ومعاييرها الأخلاقية واستقلاليتها.

٤٤ - وأنشأت منظمة الوحدة الأفريقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١ بوصفها منتدى أفريقيا لتحقيق الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي. ومكنت الشراكة الجديدة من تعزيز ملكية أفريقيا لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية واضطلاعها بدور ريادي في هذا الصدد. ووفرت هذه الشراكة الهيكل اللازم

لتمتين الشراكات مع الاقتصادات الناشئة، ووضع ترتيبات تعاونية فيما بين بلدان الجنوب، وتحسين الحوار مع مجموعة الثمانية، وهو ما أسفر عن إنشاء منتدى الشراكة الأفريقية. وفي إطار عملية إدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي، تحولت مؤخرًا أمانة الشراكة الجديدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعكس الشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية الاجتماع الأفريقي والعالمي على الأولويات التي أكد عليها تقرير عام ١٩٩٨. فالشراكة الجديدة تجسد المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة، والإصلاحات الاقتصادية، وإدارة المؤسسات العامة والموارد، وحماية حقوق الإنسان، وتُلمز البلدان الأفريقية بإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية سليمة تعزز النمو وتجذب الاستثمارات، وتعزز صوت جميع أفراد المجتمع ومشاركتهم وتمكينهم.

٤٥ - وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان قد انضم ٣٠ بلدا إلى العملية الطوعية المتمثلة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مما يمكن الخبراء من تقييم أدائها في مجالات مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والسلام والأمن، والسياسات الاقتصادية، وبيئة الأعمال. ولا تزال عملية آلية الاستعراض هذه في مراحلها الأولى، ولم ينجزها حتى الآن سوى ١٢ بلدا. وفي البلدان التي أنجزتها، عززت الآلية المشاورات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفتحت حوارا بشأن مواضيع كانت سابقا مثيرة للجدل، من قبيل الفساد والتزاهة العامة. فالتقرير القطري لآلية الاستعراض لعام ٢٠٠٦ بشأن كينيا، على سبيل المثال، طرح جميع القضايا السياسية والاقتصادية التي أدت إلى أعمال العنف التي تلت انتخابات عام ٢٠٠٨. والآلية أداة تشخيص مفيدة حتى في تشكيلها الحالي.

٤٦ - ولا تزال المبادرة القارية لتحسين الحوكمة، مثل برلمان البلدان الأفريقية، الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٤، هيئة استشارية تجتمع مرتين في السنة، لكنها ليس لها أي سلطة تشريعية فعلية. وينبغي تمكين برلمان البلدان الأفريقية للاضطلاع بالمهام الموكلة إليه، ولا سيما في مجالات تعزيز السلام والأمن والاستقرار؛ وتيسير التنفيذ الفعال لسياسات وأهداف الاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا؛ وتشجيع الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم برلمان البلدان الأفريقية للاضطلاع بهذه المهام، وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وللبرلمانيين دور مهم يتعين الاضطلاع به في إدماج برنامج العمل الإقليمي هذا في خطط العمل الوطنية.

٢ - العمليات الانتخابية والترعة الدستورية

٤٧ - في العقد الماضي، شهدت بلدان كثيرة في أفريقيا ظهور ثقافة انتقال السلطة بشكل سلمي من خلال انتخابات ديمقراطية وعمليات استفتاء دستورية، كطريقة رئيسية لإضفاء

الصفة الشرعية على الحكم. بيد أن ما يهدد هذه المكاسب هو ضعف المؤسسات الديمقراطية والنظم القضائية والأحزاب السياسية؛ ونقص تمثيل المرأة؛ ومسائل المواطنة؛ وحرية الصحافة المحدودة؛ وازدياد عدد العمليات الانتخابية العنيفة والمثيرة للجدل. ومن الأسباب العميقة للعنف المتصل بالانتخابات عادة هياكل الدولة الضعيفة أو غير الكافية، وعدم توافر الترتيبات الكافية لتقاسم السلطة، وعدم المساواة الاقتصادية، والانقسامات العميقة في المجتمع، والتاريخ الحافل بالعنف السياسي. وفي الإطار الأفريقي المختلط، تلقى النظم السياسية والانتخابية التي تضمن الإدماج السياسي والتوزيع العادل للمنافع الاقتصادية وكذلك السياسية دعماً مطرداً. وفي وسع هذه النظم إلى حد ما أن تخفف من شدة التنافس بين النظم القائمة على مبدأ "الفائز يظفر بكل شيء" الموروثة من البلدان الاستعمارية السابقة والتي يمكن أن تؤدي إلى استبعاد الأقليات.

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم بهدف معالجة بعض هذه التحديات. ولم تصادق عليه حتى الآن سوى أربعة بلدان. ومن الصكوك الأخرى المبادئ والتوجيهات الناظمة للانتخابات الديمقراطية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٤، والإعلان المتعلق بالديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات الصادر عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠٢، والبروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠٠١. هذه الواجبات والمبادئ والالتزامات تشكل باطراد أساساً متيناً لعمل المراقبين المحليين المدنيين، الذين تزداد أهميتهم وأثرهم، ولعمل المراقبين الدوليين عند تقييم إجراء الانتخابات.

٤٩ - وإن كان لا بد من الحد من احتمالات العمليات الانتخابية العنيفة والمثيرة للجدل، من الضروري معالجة الأسباب العميقة وضمان وجود العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية التي يمكن أن تحد من احتمالات العنف المتصل بالانتخابات؛ ومنها الثقة الواسعة النطاق في المؤسسات الانتخابية، والإطمئنان إليها؛ وضمان إتاحة مجال حركة متكافئ للمتنافسين السياسيين، وعملية تسجيل دقيقة للناخبين، وتوافر الشفافية، ولا سيما في عملية فرز النتائج، ونظام عادل وسريع لحل المنازعات. وفي متلازمة الفائز يظفر بكل شيء التي ما برحت مرتبطة بالمنازعات في عدد من البلدان ما يؤكد الحاجة إلى اعتماد مشاطرة للمنافع السياسية من خلال التمثيل النسبي في نتائج الانتخابات. وإنني أدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية، وأصحاب المصلحة في الانتخابات إلى العمل سوياً مع الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المتصل بالانتخابات والمسائل المتصلة بالعملية الانتخابية التي يمكن أن تحد من احتمالات حدوث هذا العنف.

٥٠ - ومن المسائل الأخرى التي تثير القلق التغييرات غير الدستورية التي طرأت على السلطة مؤخرًا في بلدان تتصف بمؤسسات ديمقراطية هشّة وفوارق اجتماعية - اقتصادية وعرقية وجنسية. ولحسن الحظ أن تصدت لهذا الاتجاه جهود، إقليمية وقارية لإيجاد الحلول الفعالة. ومما اكتسب أهمية خاصة اتخاذ الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠ القرار المتعلق بمنع التغييرات غير الدستورية في الحكومة وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة هذه الحالات (ASSEMBLY/AU/4 (XVI)) الذي يمنح الجمعية العامة صلاحيات منع البلد المعني من المشاركة في أجهزة الاتحاد الأفريقي، وفي جملة تدابير أخرى، فرض الجزاءات على هذا البلد. هذا القرار إنما يؤكد التزام الاتحاد الأفريقي بتحسين الحكم، وسيادة القانون، والترعة الدستورية في القارة.

٣ - الفعالية الإدارية

٥١ - كان من شأن الإصلاحات الواسعة النطاق في مجال الحكم أن حسّنت أيضا من الكفاءة والقدرة الإدارية. فقد أخذت المؤسسات النقدية والمالية، كالمصارف المركزية، تكسب المزيد من الاستقلال في الإدارة الاقتصادية، وما برحت الجهود تُبذل لزيادة الشفافية والحد من الفساد. وفي ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا لعام ٢٠٠١ واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد لعام ٢٠٠٦ أحكام ترمي إلى إيجاد معايير موحدة للاعتراف المهني والأخلاق في الإدارة العامة في جميع أنحاء أفريقيا.

٥٢ - وما برح الفساد مشكلة كبيرة في أفريقيا؛ فقد قيل أن انتشاره الذي يجعل إدارة الموارد العامة في غاية الصعوبة ويعيق الاستثمار المنتج وتقديم الخدمات، هو سبب رئيسي في النزاع في بلدان كثيرة. وحتى الآن، وقّع ٤١ بلدا أفريقيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٥ أو صادق عليها، وإن كانت قلة من هذه البلدان هي التي منحت سلطات وموارد مجدية للهيئات الوطنية المكلفة بمكافحته. ورغم إحراز تقدم، يلزم إحراز قدر أكبر بكثير، بما في ذلك كفالة المساءلة المناسبة بالنسبة للنفقات العامة بقصد مكافحة المشكلة بشكل فعال في القطاعين العام والخاص على حد سواء. كما يتعين على الدول الأعضاء أن تلتزم بوضع استراتيجيات المنع والتنفيذ في إطار مؤسسي.

٤ - التنمية الاقتصادية

٥٣ - شهدت أفريقيا خلال العقد المنصرم تحسنا ملموسا في أدائها الاقتصادي حيث بلغ متوسط النمو السنوي ٤,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٧ وذلك بشكل رئيسي نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والهيكليّة المحلية، وارتفاع أسعار السلع، والمساعدة الخارجية. فمنذ

عام ١٩٩٨، ما برح الكثير من البلدان الأفريقية يضطلع بإصلاحات كبيرة بقصد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة لجعل بيئة الأعمال التجارية أكثر تنافسية. فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة التي لم تعد تقتصر على بلد واحد أو بلدين فقط، قفزت إلى ٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، متجاوزة المعونات الأجنبية لأول مرة. كما أدت الإصلاحات المتسارعة إلى استقرار أمتن في الاقتصاد الكلي، وتعزيز النمو، وجعل البلدان أكثر قدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وفي الازدياد الذي طرأ مؤخراً في قوة أصوات البلدان الأفريقية في مجلس إدارة البنك الدولي دلالة على الأداء الاقتصادي لأفريقيا وبنطوي على احتمال تقوية الأصوات الأفريقية على المستوى العالمي.

٥٤ - وفي حين طرأ تحسن على الحالة المالية في أفريقيا، لا يزال هناك ثغرة في الهياكل الأساسية الاقتصادية، وهناك حاجة ماسة إلى الاستثمار بشدة في النقل والطاقة وذلك لتسهيل نمو الصناعة وتدارك معدلات البطالة التي ما برحت مزدوجة الرقم في عدد كبير من البلدان الأفريقية. ويجري الآن إعادة تقييم للوصفات الاقتصادية لعام ١٩٩٨، مع تركيز الحكومات الأفريقية ومجتمع المانحين بشكل أكبر على فرض قيود مناسبة، وليس على إلغاء القيود، وعلى تعزيز الزراعة والتجارة والاستثمارات المنتجة.

٥ - التجارة

٥٥ - بالنظر إلى انخفاض مشاركة البلدان الأفريقية في نظام التجارة المتعدد الأطراف، اقترح في تقرير عام ١٩٩٨ تحسين الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، وتنويع الصادرات الأفريقية، وإبرام نظام تجاري عالمي عادل بموجب جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية. واليوم، ما برح معظم هذه التوصيات بلا معالجة، بشكل رئيسي بسبب التأخر في اختتام جولة الدوحة. بيد أن الأزمة المالية العالمية الحالية لم تتسبب في موجة واسعة النطاق من التدابير الحمائية من قبل البلدان المتقدمة.

٥٦ - وتتأثر أنماط التجارة في أفريقيا الآن بشكل كبير بالعلاقات المتغيرة القائمة مع النظم الاقتصادية الناشئة في عملية التعاون الآخذ في الاتساع بين بلدان الجنوب. وفي ازدياد التجارة بين بلدان الجنوب والحضور السياسي والاقتصادي لنظم اقتصادية ناشئة في القارة فرصة بالنسبة لأفريقيا كي تنوع ليس تجارها فحسب بل أيضاً حصولها على المساعدة التقنية، والتمويل والمعرفة الخارجيتين. بموجب مبدأ التضامن. وفي الشراكات بين بلدان الجنوب أمثلة جيدة على إدارة المعارف وتبادلها بين البلدان النامية.

٥٧ - ورغم هذه الفرص، لا يزال وضع أفريقيا في التجارة العالمية هامشياً، إذ يبلغ متوسط نصيبها ٣,٢ في المائة من الواردات العالمية و ٣ في المائة من الصادرات العالمية وذلك على

الرغم من ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية من قبل النظم الاقتصادية الناشئة. فمن الضروري النظر ثانية في المظالم السائدة في النظام التجاري العالمي، ولا سيما تقديم المعونات لقطاعات معينة من قبل البلدان القوية اقتصادياً، مما يضر بمصلحة المصدرين الأفريقيين. كما أن في استخدام العوائق التقنية بما فيها تدابير الصحة العامة وتدابير صحة النبات ما يعيق نمو الصادرات والتنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ما برحت مبادرة المعونة لصالح التجارة تسهم باطراد في قدرة أفريقيا على استغلال الفرص التجارية القائمة والمحتملة في المستقبل. ومع ذلك، فقد تلقت البلدان الأفريقية أدنى مستوى من المعونة ذات الصلة بالتجارة بالنسبة إلى المعونة الإجمالية بين متلقي المعونات الكبيرة. ويمكن زيادة أثر المبادرة في أفريقيا إذا ما خصص قدر أكبر من أموال المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل. وفي تعميم التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز بناء القدرات من أجل مؤسسات الدعم التجاري ما يضمن استدامة الدعم المقدم إلى أفريقيا. كما أنه من الضروري تركيز المزيد من الاهتمام على تيسير التجارة بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالجمارك والموانئ والحد من تكاليف النقل.

٥٨ - وبالإضافة إلى الوصول المجدي المطرد إلى الأسواق، تدعو الحاجة إلى معالجة القيود المفروضة على العرض وذلك لتمكين البلدان الأفريقية من استغلال الفرص التجارية. كما أن انعدام التنوع، وتخصيص الكثير من البلدان في عدد صغير من السلع الأساسية فقط، وانعدام القدرة التنافسية للنظم الاقتصادية الأفريقية عقبة كبرى أخرى. ومن الضروري أن تركز النظم الاقتصادية الأفريقية على التجارة الإقليمية والتصنيع والتنوع بدرجة أكبر من تركيزها على السلع الرئيسية التي تمنح أسعارها إلى القلب. وإنني أحث على إلغاء التعريفات المفروضة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان الأفريقية، إما بشكل مستقل أو من خلال الاختتام السريع لجولة الدوحة وأن تكون هناك أحكام مناسبة تتعلق بالتنمية. وينبغي أن تنظر الدول التجارية الرئيسية في وضع الترتيبات الضرورية لضمان اعتماد وسائل الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية وفي اختتام جولة الدوحة، التي كان يتعين اختتامها منذ زمن طويل، في أقرب وقت ممكن.

٦ - التكامل الإقليمي

٥٩ - ألزمت أفريقيا نفسها بهدف التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والبناء على الهياكل القائمة للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة بين البلدان الأفريقية هما مفتاح التنمية المستدامة عن طريق التعجيل بتحويل النظم الاقتصادية الجزأة وتوسيع الأسواق كما أنهما هامتان بالنسبة لتحسين

قدرة أفريقيا التنافسية على المستوى الدولي. ومع ذلك فإن ضعف الربط بين البلدان بوسائط النقل، إلى جانب قيود كثيرة أخرى، يعيق التوسع في التجارة. فما برحت التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضة جدا إذ بلغت نسبتها ٩,٥ في المائة من تجارة أفريقيا الإجمالية في البضائع في عام ٢٠٠٧.

٦٠ - وتحتاج الجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى إرادة سياسية قوية وإلى تعبئة الموارد والاستثمار في الهياكل الأساسية وكذلك إلى تسهيل إزالة الحواجز أمام التجارة، وتبادل البضائع والخدمات. وفي عام ٢٠٠٨، وقّع الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحديد مجالات التعاون. بيد أنه هناك حاجة إلى قدر أكبر من الوضوح بشأن عبء المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٦١ - ومذكرة التفاهم، الموقعة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٨ من أجل أن تنشأ في نهاية المطاف منطقة تجارة حرة واحدة ومن أجل دمج المنظمات، إنما تعزز أهداف الاتحاد الأفريقي في التعجيل بالتكامل. كما أن مذكرة التفاهم هذه هي جزء من هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية بقصد الحد من الازدواجية المحتملة في الجهود.

٦٢ - وتواجه الجماعات الاقتصادية الإقليمية مشاكل خطيرة تتعلق بالقدرات في أداء ولاياتها الأساسية. وحتى على الرغم من أن النجاح في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٢) يعتمد إلى حد كبير على الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذها، لا يزال يتعين تحقيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل كامل. ويعمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومركز التجارة الدولية، وإدارة الشؤون السياسية، بين جهات أخرى، بنشاط في تعزيز المؤسسات الإقليمية والأفريقية عامة. وستقوم منظومة الأمم المتحدة بتعزيز وترشيد تعاونها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية مع إيلاء الاعتبار الواجب لخطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية، وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وللبرنامج العشري لبناء القدرات.

٧ - المعونات، والديون الخارجية، والمساعدات الدولية

٦٣ - أسفرت قدرة البلدان الأفريقية على التماس الاتساق الداخلي بشأن المسائل العالمية، كما أسفرت جهود الجهات المانحة المتعددة الأطراف في التماس المساهمات الأفريقية في عملية صنع القرار على المستوى الدولي، عن تحسين تنسيق الجهود والمساءلة المتبادلة. وكان لإعلان

الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان باريس، وخطة عمل أكرا، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أثر كبير في أفريقيا. فقد وضعت مجموعة الثماني خطة عمل أفريقيا لدعم التنمية في أفريقيا، من خلال منتدى الشراكة في أفريقيا، عن طريق إقامة شراكات تسترشد بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، كما قامت مؤسسات بريتون وودز بالعديد من المبادرات للتخفيف من أعباء الديون في عدد من البلدان.

٦٤ - وفي أعقاب مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الثماني في غلين إيغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ألغى ما قيمته ٤٠ بليون دولار من ديون ١٨ بلداً في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويقع أربعة عشر بلداً من هذه البلدان في أفريقيا، وقد مكّنها إلغاء الديون من إعادة توجيه الموارد المستخدمة لتسديد الديون من أجل تمويل برامج الصحة والتعليم والهيكل الأساسية. وفي عام ٢٠٠٧ بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ٣٩ بليون دولار، وارتفعت في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤ بليون دولار. بيد أن بدء الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ تسبب في حدوث ضغوط على الميزانية في البلدان المتقدمة النمو، مما منعها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمعونة. وقد أتاح التقدم المحرز بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف حيزاً مالياً أكبر بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية. بيد أنه يظل هناك قلق لأن بعض البلدان الأفريقية لا تزال تواجه مصاعب شديدة في العثور على حل دائم لمشاكل ديونها الخارجية وأن هذا يمكن أن يؤثر سلباً في قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا فإنني أدعو إلى مواصلة الجهود لتحقيق قدرة هذه البلدان الطويلة الأجل على تحمل الديون ولكي يفي شركاء التنمية بالتزاماتهم.

٦٥ - ومن الضروري أيضاً إعادة الالتزام بتحسين فعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للملكية والتنسيق والتوفيق والإدارة بالنسبة للنتائج والمساءلة المتبادلة وإعادة تقييم الآثار الإنمائية الضارة للسياسات التجارية والزراعية وغيرها. كما ينبغي أن تشمل استراتيجيات المساعدة الإنمائية قدراً إضافياً من المعونة من أجل التجارة في أوسع تعريف لها. بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإدماج سلال القيمة بشكل منتج. كما ينبغي زيادة التوفيق بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي واستراتيجيات تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل التخفيف من وطأة الفقر، كما ينبغي أن تسهم التنمية في تحقيق أولويات الاتحاد الأفريقي. وإنني أدعو إلى مواصلة الحوار لتحسين فعالية المعونة، بما في

ذلك التنفيذ الكامل لإعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، من قبل البلدان والمنظمات الملتزمة بهما.

٦٦ - وقد اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٣، الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية. ووفقا للقرار ساقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن صياغة آلية رصد محسنة لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لمختلف الالتزامات التي تعهدت أفريقيا والمجتمع الدولي بتنفيذها. فقد غدا عدم وفاء الجهات المانحة بالتزامها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وفاءً كاملاً واحداً من العوائق التي تحد من القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن بعض البلدان أثبتت أن الوفاء بالتزاماتها على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية أمر ممكن، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. واليوم حان الوقت للوفاء بالتعهدات والوعود المقدمة لأفريقيا.

٨ - التعامل مع التحديات في مجال الصحة العامة

٦٧ - زاد بسرعة في السنوات الأخيرة التمويل والاهتمام السياسي الموجهان من جانب كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المانحة غير التقليدية لقطاع الصحة، وتعهد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة بزيادة ميزانية الصحة بنسبة ١٥ في المائة سنوياً في إطار إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في عام ٢٠٠١. ووجه الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا مبلغ ٣,٣ بلايين دولار في شكل منح إلى أفريقيا منذ إنشائه في عام ٢٠٠١، وتزايدت مشاركة البلدان الأفريقية في الجهود المبذولة لمواجهة التحديات في مجال الصحة. بيد أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المزمنة لا تزال تودي بحياة الكثيرين وتمنع الكثير من الأفارقة من استغلال إمكاناتهم. ففي عام ٢٠٠٩، وصل عدد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً في أفريقيا إلى ١,٨ مليون طفل. وتشكل إساءة استعمال المخدرات وارتفاع خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن مصدراً للقلق الشديد.

٦٨ - وتشمل النجاحات المسجلة في ميدان الصحة العامة القضاء على العمى النهري والجذام، وتحقيق قدر كبير من الحد من انتقال شلل الأطفال والدودة الغينية والحصبة. غير أن حالات النقص الحاد في العاملين المدربين في مجال الصحة، والمعدات والمرافق، وقلة الاستثمارات في البحوث لا زالت تعيق الجهود المبذولة لمواجهة الأوبئة الصحية وإنجاز الأهداف المتعلقة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن الممكن

الحيلولة دون حدوث كل الوفيات النفاسية تقريبا وثلثي مجموع وفيات الأطفال على الأقل. وفي حين سجلت قلة من البلدان الأفريقية تحسنا من حيث خفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكملها متخلفة عن الركب فيما يتعلق بإنجاز الهدفين ٤ و ٥. ولا يزال تحقيق الأهداف المتعلقة بالحصول على لوازم الصحة الإنجابية وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي يمثل تحديا. وسعيا لدعم الاستراتيجية الصحية في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، لا بد من التنسيق بين المبادرات والشراكات العالمية المتعلقة بالصحة من أجل تعزيز النظم الصحية، وتحديد الثغرات في التغطية وفي جودة الرعاية، وإزالة العقبات الرئيسية.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان

٦٩ - أفردت لحقوق الإنسان مكانة مركزية في جدول أعمال الحوكمة والديمقراطية في أفريقيا. وينطوي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على التزام راسخ بتعزيز هذه الحقوق وحمايتها وفقا لما يمليه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ويكرس القانون مبادئ المساواة بين الجنسين واحترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وتعزيز العدالة الاجتماعية على نحو يكفل تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

٧٠ - وقد قامت ٥١ دولة أفريقية بالتوقيع أو التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجميع دول القارة اليوم أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإن كان التصديق العالمي على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها على نحو تام لم يتحققا بعد. وقد صدقت جميع البلدان الأفريقية على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ووقع ٤٨ بلدا على البروتوكول المؤسس للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب منذ اعتماده في عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٤ قرر الاتحاد الأفريقي دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضمن المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان بعد أن يتم إنشاؤها. واعتمد في عام ٢٠٠٨ بروتوكول لإنشاء المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان المدججة، ولا يزال ينتظر التوقيع والتصديق عليه من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تختص كل من محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومحكمة العدل التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا تحديدا ومحكمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحديدا بمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧١ - ويكتسي تشكيل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون قدرا مائلا من الأهمية. وقد ألهمت هذه الجهود الدولية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في

عام ٢٠٠٢ مؤذنة ببداية عهد جديد للمساءلة. وانضم ثلاثون بلداً أفريقياً إلى نظام روما الأساسي. وقامت كل من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميعها دول أطراف في نظام روما الأساسي، بإحالة حالات وقعت على أراضيها إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، قام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من تلقاء نفسه بفتح تحقيق بشأن الحالة في كينيا. وإني أشجع جميع الدول على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية على نحو كامل، وعلى تنفيذ التزاماتها بموجب مبدأ التكامل، كما أشجع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تبادر إلى ذلك.

٧٢ - وقد زادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من حضورها في أفريقيا على نحو ملموس، ولها ٢٣ مكتباً ميدانياً تقدم من خلالها المساعدة للحكومات في جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب والتمييز، وحماية حقوق الضحايا، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وتعزيز جانب القضاء وحقوق الإنسان مركزياً في العديد من بعثات حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. وعلى مستوى العالم، يوفر الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان فرصة لإقامة حوار بين المجلس والحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بشأن توفير ما يلزم من الأطر والموارد والممارسات للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في بلد معين.

٧٣ - بيد أنه لا تزال هناك شواغل خطيرة. فوكالات إنفاذ القانون متورطة في عدد من البلدان في انتهاكات لحقوق الإنسان، والإفلات من العقاب يتفاقم نتيجة لضعف المؤسسات القانونية والقضائية والنيابية. كذلك فإن عدم قدرة الدولة على كفالة حماية حقوق الإنسان أو عدم رغبتها في ذلك، وعدم توافر الموارد اللازمة للشرطة والمحاكم ونظام السجون وهيئات حقوق الإنسان، إضافة إلى الخلل في إقامة العدالة، والتأثير السياسي على العمليات القضائية، وانتشار الفساد في الدوائر العامة، جميعها عوامل تهدد مشروعية العمليات القانونية والقضائية، وتحرم الناس من حقهم في الانتصاف القانوني. أما التمييز واستمرار عدم المساواة، بما في ذلك ما يصيب الأقليات والفئات المستضعفة، أو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة، أو عدم الحصول على قدم المساواة على المنافع والخدمات العامة، والعنف الجنساني والتمييز ضد النساء والفتيات، فهي ممارسات لا تزال تمثل تحدياً للرؤية السياسية والاجتماعية الجديدة في أفريقيا. وإني أدعو الدول الأعضاء إلى تقوية آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك حماية المدافعين عن هذه الحقوق.

٧٤ - إن ما سيشهده النظام الأفريقي لحقوق الإنسان من تطور خلال العقد القادم سيعتمد إلى حد كبير على شجاعة المدافعين الأفريقيين عن حقوق الإنسان وتصميمهم، وعلى ما سيبدیه الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية من إرادة، وعلى قدرةفرادى البلدان الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لأداء هيئات حقوق الإنسان لوظيفتها. واليوم يتعالى صوت المجتمع المدني في مسائل الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، كما أن لظهور وسائل إعلام جديدة تأثير إيجابي بدوره. ويعد الدعم الحالي المقدم لوضع استراتيجية لحقوق الإنسان في أفريقيا، التي ستقدم إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عنصراً أساسياً من عناصر المساهمة التي تقدمها مفوضية حقوق الإنسان لتنفيذ الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

١ - حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح

٧٥ - أجرى مجلس الأمن خلال العقد الماضي مناقشات طويلة بشأن حماية المدنيين، باعتبارها مسألة مواضيعية، واتخذ قراره الأول بهذا الشأن في عام ١٩٩٩ (القرار ١٢٦٥ ١٩٩٩)، وستة قرارات أخرى من أجل كفالة احترام جميع الأطراف في النزاعات المسلحة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وتقيدهم بهما. وزاد مجلس الأمن أيضاً منذ عام ١٩٩٩ من تكليفه بعثات حفظ السلام التابعة له بولاية حماية المدنيين، وأعاد التأكيد مراراً على ضرورة إعطاء الأولوية لأنشطة الحماية فيما يتخذ من قرارات بشأن استخدام القدرات والموارد المتاحة. وكثف العاملون في مجال المساعدة الإنسانية أنشطتهم الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين بوسائل شتى، من بينها التحاور مع جميع الأطراف في النزاع سعياً لتعزيز احترامهم للقانون الإنساني الدولي، وتسهيل وصول القوافل الإنسانية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى الشرائح الضعيفة من السكان دون أي عوائق وفي الوقت المناسب. كذلك زادت عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، من جانبها، في بوروندي ودارفور والصومال من مشاركتها في حماية المدنيين.

٧٦ - لكن المؤسف أن وضع المدنيين في العديد من النزاعات المسلحة أصبح أكثر سوءاً، حيث يُستهدف المدنيون عمدًا، لا سيما النساء والأطفال والشرائح الأكثر ضعفاً من المجتمعات المحلية، ونساء معاملتهم أو يُستخدمون من جانب الأطراف المتحاربة في النزاع، بما في ذلك أفراد قوات الأمن الوطنية. ولا يزال عدم الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب من التحديات الرئيسية.

٧٧ - والأمم المتحدة مصممة على أن تكفل حماية حقوق المدنيين الذين يقعون في براثن النزاعات. وقد أكدت من جديد، في تقريرها بشأن تنفيذ المسؤولية عن الحماية (A/63/677)، أن الوقاية يجب أن تكون لها الأولوية وهي تتطلب نهجا متوازنا ومرنا وتعزيزا للترتيبات الإقليمية. ورغم أن هذا الموضوع ما زال يولد جدلا، من الضروري للغاية أن يظل الحوار قائما والبناء على ما تحقق ووضع معايير للمستقبل من أجل التخلص من التهاون والاستخفاف للذين كثيرا ما منعا الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات مبكرة أو فعالة كما ينبغي لها أن تفعل.

٢ - الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة

٧٨ - في عام ١٩٩٦، قمت بتعيين أول ممثل خاص لي معني بالأطفال والنزاع المسلح، وذلك في أعقاب صدور تقرير غراساماتشل بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال، والذي خلص إلى أن جميع الحقوق المخولة للطفل تنتهك خلال الحرب، وأنه ما دام العالم يتساهل مع هذا الوضع سيكون كل واحد منا متواطئا. واليوم ما زالت الانتهاكات الخطيرة ترتكب ضد الأطفال من جانب أطراف النزاع من الدول أو غير الدول رغم الأطر المعيارية الشاملة والصارمة الموضوعة لحمايتهم.

٧٩ - وقد أدرج موضوع الأطفال والنزاع المسلح بشكل راسخ على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) قرر المجلس إنشاء فريق عامل مخصص معني بالأطفال والنزاع المسلح، يقوم باستعراض تقارير الأمين العام عن الأوضاع التي تبعث على القلق التي ترد في التقارير المواضيعية السنوية. وقد أهاب المجلس بأطراف النزاع التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم أن تشارك في وضع خطط عمل مع الأمم المتحدة من أجل تسريحهم وإعادة دمجهم على الفور ودعا أيضا إلى إنشاء نظام للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال. وفي القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) حدد المجلس عاملين جديدين وهما أنماط العنف الجنسي، وقتل الأطفال وتشويههم فيما يتعلق بإدراج الأطراف في مرفقات التقارير السنوية للأمين العام عن هذه المسألة.

٨٠ - وتعكس اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) وبروتوكولاها الاختياران المتعلقان باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠٠٠)، وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (١٩٩٩)، ومبادئ باريس (٢٠٠٧) وقرارات مجلس الأمن السبعة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، بما فيها القراران ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، زيادة الوعي العالمي بالانتهاكات المتعمدة التي تستهدف الأطفال. غير أنه ما زالت هناك ثغرات في تنفيذ ورصد تلك المعايير. وتقوم

الحكومات في أفريقيا بدور قيادي في تلك المجالات. وفي إعلان نجامينا لعام ٢٠١٠ تعهدت كل من تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، والكاميرون، ونيجيريا، والنيجر، بوقف استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة والعمل من خلال المؤسسات وعن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة على تسريح الأطفال وإعادة دمجهم. وإنني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل جهود مجددة لمواجهة تلك التحديات.

٣ - اللاجئين والمشردون داخليا وعديمو الجنسية

٨١ - تضم أفريقيا أعدادا كبيرة من الأشخاص الذين شردتهم النزاعات أو غيرها من الأسباب، والذين يحتاجون بشكل مطرد إلى هياكل على قدر عال من التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تلبية احتياجاتهم إلى الحماية. ومنذ عام ٢٠٠٠، اتخذت الجمعية العامة قرارات بشأن مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا لكفالة استمرار الدعم من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة المشردين. وفي عام ٢٠٠٥، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشروعا لتعزيز القدرة على الحماية من أجل تيسير الاستجابة الوطنية لمشكلات الحماية وفي إطار خطة عمل البرنامج العشري لبناء القدرات، وهي تعمل مع الاتحاد الأفريقي على تعزيز استجابته وقدرته على التخطيط.

٨٢ - وقد انخفض عدد اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى العقد الماضي من ٣,٤ ملايين لاجئ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,١ مليون لاجئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. بيد أن ثمة تحديا لا يزال قائما يتمثل في إيجاد حلول لهؤلاء اللاجئين المحصور أغلبهم في المنفى منذ فترات زمنية طويلة. ويشكل تحديد هوية اللاجئين وحمايتهم في سياق تدفقات محتلفة للمهاجرين تحديا إضافيا. ويتحرك اللاجئون والمهاجرون داخل المنطقة وليس فقط خروجها منها. وفي عام ٢٠٠٩، كانت جنوب أفريقيا إلى حد بعيد أكبر متلق لطلبات اللجوء الجديدة في العالم حيث وصل عدد الطلبات المقدمة إلى نحو ٢٢٠.٠٠٠ طلب.

٨٣ - وقد حُد من الاتجاه التزولي لعدد اللاجئين عدد المشردين داخليا الذي وصل إلى ١١,٦ مليون في القارة أي أكثر من ٤٠ في المائة من المشردين داخليا على مستوى العالم. وقد أحرز تقدم كبير في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا منذ استحداث نهج المجموعات المشترك بين الوكالات في عام ٢٠٠٦، لكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ويعد اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، التي وقعتها ٢٨ دولة أفريقية وصدقت عليها دولة واحدة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠، تطورا مشجعا للغاية. وتدعو الاتفاقية الحكومات إلى الاعتراف بأن الأشخاص المشردين داخل بلدانهم لديهم أوجه ضعف خاصة

ويحتاجون إلى الدعم. وإني أشجع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على منح الأولوية للتوقيع على اتفاقية كمبالا والتصديق عليها ودعم تنفيذ توصيات وزراء الاتحاد الأفريقي المعنيين بالمسائل المتعلقة بالتشريد القسري من أجل حماية اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا ومساعدتهم.

٨٤ - وقد بدأ المجتمع الدولي في الاعتراف بمشكلة عديمي الجنسية في أفريقيا ومعالجتها، والذين تشكل حمايتهم شاغلا هاما وربما تكون عاملا مزعزعا لجهود بناء السلام. ونظرا لأن عديمي الجنسية لا يكونون عادة مسجلين أو لهم وضع قانوني، فإن تحديد نطاق المشكلة يكون أصعب منه بالنسبة لفئات السكان الأخرى، رغم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها يتخذون خطوات لمعالجة هذه المشكلة.

٤ - القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة

٨٥ - صدقت جميع الدول الأفريقية، باستثناء دولتين، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا أو انضمت إليهما. ويهدف الإعلان المتعلق بنوع الجنس والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالإضافة التي ألحقت به في عام ١٩٩٨ بشأن منع العنف ضد المرأة والطفل والقضاء عليه، والسياسة المتعلقة بنوع الجنس التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٥، إلى معالجة القضايا المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورغم إحراز بعض التقدم نحو تقليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ما زال التمييز القائم على نوع الجنس حقيقة واقعة في معظم أنحاء أفريقيا، مما يعكس تفاوتاً في الموارد والإرادة السياسية والمواقف الثقافية تجاه المرأة.

٨٦ - وما زال الفقر المزمن ودورات العنف بين الأجيال والممارسات التي تنطوي على إساءة معاملة، ونقص الرقابة على خدمات الصحة الإنجابية وفرص الحصول عليها، وعلى التعليم والتوظيف، عوامل تقوض فرص النهوض بالمرأة. حيث تشكل النساء والفتيات ما يقرب من ٥٨ في المائة من عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي يقدر بحوالي ٢٥ مليون أفريقي. ورغم قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أقر فيه المجلس بالدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وكرسول للسلام، فما زالت مستعدة من عمليات السلام. وفي الوقت الحاضر لا تزيد النسبة المئوية لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية الوطنية على ٣٠ في المائة إلا في ستة بلدان أفريقية. وثمة سمة مشتركة بين البلدان الأربعة الرئيسية بالنسبة لهذا المؤشر (وهي أنغولا، وجنوب أفريقيا،

ورواندا، وموزامبيق) هي أنها خرجت لتوها من نزاع أو من حرب أهلية. وهذا مؤشر على أننا يمكننا تحويل المخاطر المتمثلة في النزاعات إلى فرص تركز على التنمية في القارة.

٨٧ - وقد أصبحت العمليات المنظمة للاغتصاب والعنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال في النزاعات في كل من دارفور، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال أوغندا، أدوات للانتقام أو للسيطرة الاجتماعية أو العقاب الجماعي. وفي القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) اعترف المجلس بالصلة المباشرة لانتشار العنف الجنسي على نطاق واسع كأداة من أدوات النزاع. وقد ألزمت الأمم المتحدة بتعزيز عملها وفعالية جهودها ضد العنف القائم على نوع الجنس والتمييز الجنساني المرتكبين ضد النساء والفتيات من خلال تعيين ممثل خاص لي معني بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

٨٨ - وتحتل القضايا الجنسانية موقع الصدارة في مهام الأمم المتحدة. ولن يتسنى تحقيق السلام والأمن والتنمية وإعمال حقوق الإنسان أو النجاح في ذلك ما لم تكن المرأة جزءاً لا يتجزأ من تلك العمليات وطرفاً مشاركاً فيها على قدم المساواة. وقد أعلن الاتحاد الأفريقي الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً للمرأة في أفريقيا. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ قررت الجمعية العامة إنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعالج مسألة التجزئة عن طريق إيجاد تساوق وتنسيق أقوى على جميع الصعد. وأهيب بالاجتماع الدولي والدول الأعضاء الأفريقية أن تعزز قدرة كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد القطري لتمكينه من أن يدعم بفعالية تنفيذ التزامات أفريقيا نفسها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثالثاً - مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة

٨٩ - استند تقرير عام ١٩٩٨ إلى فرضية أن أفريقيا لديها الحلول لمشكلاتها. ونحن نشهد اليوم ازدياد قدرة البلدان والمنظمات الأفريقية وتصميمها على مواجهة تحدياتها والاستفادة من الفرص المتاحة للقارة. فأفريقيا في حالة حراك.

٩٠ - ومن الضروري الآن كفالة أن تلي مشاركة الأمم المتحدة في أفريقيا احتياجات القارة وتطلعاتها. وسيكون من الضروري إجراء نقاش شامل في الجمعية العامة بشأن بعض القضايا المثارة لتوجيه عمل الأمم المتحدة في أفريقيا خلال الأعوام المقبلة.

٩١ - وتعتمد فرص السلام والتنمية في أفريقيا على قدرة الدول الأفريقية على القيام بدورها على نحو فعال. ويجب أيضاً النظر في التهديدات والديناميات العالمية وقد أذن القرن الحادي والعشرين بتحديات عبر وطنية جديدة. وستؤثر التحولات الديمغرافية والأزمات

المالية والتغيرات الجغرافية السياسية، التي تنقل مركز صنع القرار السياسي والاقتصادي من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، على تعامل أفريقيا مع المجتمع الدولي وطبيعة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في القارة. وأفريقيا تحشد في الواقع طاقاتها لمواجهة التحديات المقبلة، من قبيل تغير المناخ، وتحدد جدول الأعمال الخاص بها.

ألف - أسباب النزاع

١ - التهميش الاجتماعي والفقر والفساد

٩٢ - لقد تراجعت النزاعات التي تحدث بين الدول من حيث العدد، لكن حلت محلها حروب ونزاعات أضيق نطاقا وأقل كثافة داخل الدول ناشئة عن الاستبعاد المنتظم لقطاعات كبيرة من المجتمع من مؤسسات الحوكمة السياسية والحصول على الأصول الاقتصادية الرئيسية والخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وتواجه أفريقيا التحدي المتمثل في إدارة تنوعها الداخلي ومعالجة أنماط التهميش المترسخة التي أدت إلى تحديات غير محسومة بما في ذلك ما يتعلق بالمواطنة والهوية، ومصادمات تقوم على أساس نوع الجنس وبين الأعراق والديانات، والفصل المستهدف لجماعات عرقية أو دينية أو اجتماعية بعينها.

٩٣ - والبلدان التي تشهد أشكالا صارخة من عدم المساواة ولديها مؤسسات ضعيفة والبلدان الفقيرة أو البلدان التي تواجه انهيارا اقتصاديا هي البلدان الأكثر عرضة للنزاعات المسلحة. وتسهم أيضا التفاوت في عناصر للتنمية البشرية، مثل معدلات التحصيل التعليمي، في هذا التعرض. ومع زيادة أوجه عدم المساواة الاجتماعية يمكن أن تؤدي التوترات الاجتماعية في الدول الهشة إلى نشوب نزاعات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

٩٤ - وتشكل الهيمنة السياسية وسياسات إثبات الهوية والفساد تهديدات إضافية للتماسك الاجتماعي، حيث يؤدي تهميش جماعات كبيرة من السكان أو الحد من مشاركتها في عمليات صنع القرار إلى توسيع الهوة بين الحكومات ومواطنيها. وما زالت التأثيرات الخارجية للحكومات والشركات التجارية الخاصة تلعب دورا في تغذية النزاعات أو استمرارها. ويشكل الإرهاب الدولي مخاطر جديدة أيضا. وقد اعتمدت أفريقيا اتفاقية إقليمية لمكافحة الإرهاب وأنشأت مركزا إقليميا في العاصمة الجزائرية، هو المركز الأفريقي لمكافحة الإرهاب، للمساعدة في تعبئة العمل الجماعي لمواجهة هذا الخطر.

٢ - الجماعات المسلحة

٩٥ - أصبحت النزاعات المسلحة أكثر تميعا وأصعب تعريفا. ورغم أن معظم البلدان لم تعد تخوض حروبا بين الدول، يشهد بعضها نزاعا أو أكثر يشارك فيه أطراف من غير الدول. وتشكل هذه النزاعات تهديدات جديدة للمدنيين وينخرط فيها غالبا مقاتلون أو جماعات مسلحة محدودة التدريب تستهدف عمدا النساء والأطفال، بما في ذلك من خلال استخدام العنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس كسلاح من أسلحة الحرب. وقد يكون المحرك لهذه الجماعات العداوة السياسية أو الاستغلال الاقتصادي أو الأطماع الانتهازية، مثل السيطرة على طرق التجارة غير المشروعة، وتدخل في بعض الأحيان في إطار الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وإجراء المفاوضات أمر صعب في غياب محاورين يمكنهم إلزام قواتهم أو دوائر مناصريهم. وحتى في حالة التوصل إلى تسوية سلمية، كثيرا ما يندلع العنف بعد التوصل إلى اتفاق ويكون تنفيذه صعبا نظرا لأن القادة تكون سلطاتهم محدودة على قواتهم.

٣ - الجريمة المنظمة

٩٦ - تشكل الجريمة المنظمة الدولية والاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمخدرات تهديدات خطيرة للسلام والأمن. ويمكن أن تصبح الأنشطة غير القانونية مصدرا لتمويل جماعات المتمردين التي تكون قادرة على تهديد المؤسسات السياسية والديمقراطية في الدولة وتشكل خطرا على استقرار وأمن البلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والبلدان التي تواجه تحديات الإنعاش وبناء السلام ولديها مؤسسات ضعيفة لسيادة القانون وحدود شاسعة لا يمكن السيطرة عليها، هي تربة خصبة لانتشار الأنشطة غير المشروعة التي تحكمها جماعات إجرامية. وتهدد أنشطة هذه الجماعات العمليات الديمقراطية وصميم نزاهة هياكل الدولة في بعض البلدان الأفريقية.

٤ - النزاعات على الموارد الطبيعية

٩٧ - رغم أن الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات السياسية موثقة على نحو جيد، فقد تفاقمَت هذه النزاعات الآن بسبب مطالبات عرقية وإقليمية أكثر خصوصية. ففي منطقة الساحل أو القرن الأفريقي تفشت الحروب على الموارد لأسباب منها التصحر وانحسار المراعي. وما زالت ملكية الأراضي تشكل سببا رئيسيا لتوتر محتمل. إذ لا تستطيع قطاعات كبيرة من السكان التملك بشكل قانوني، ويواجه العديد من النساء والأطفال صعوبات في المطالبة بحقوقهم في الأراضي بعد وفاة رب الأسرة الذكر. ويمكن أن يساهم الحصول على الأراضي وتأمين حقوق حيازة الأراضي لا سيما بالنسبة للاجئين والمشردين داخليا في إحلال

الاستقرار في المناطق المتأثرة بالتشرد. وتتجاوز القلاقل الناشئة عن التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة الحدود الوطنية. وقد لعبت مسألة الحصول على عائدات من جراء استغلال الأخشاب و/أو المعادن والاتجار بها وتوزيعها بصفة خاصة دورا رئيسيا في تأجيج النزاعات السياسية. ومن الضروري أن يؤخذ في الحسبان بشكل منتظم الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية (بما في ذلك الحصول على الأراضي وحقوق حيازة مضمونة للأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والمواد الخام، فضلا عن توزيع العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية) عند إجراء أي تقييم للنزاعات السياسية في أفريقيا.

٥ - الأحياء المتخلفة من المدن والتحضر السريع

٩٨ - للمرة الأولى، أصبح عدد الأفارقة الذين يعيشون في المناطق الحضرية أكثر ممن يعيشون في المناطق الريفية. ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في المدن في أفريقيا في عام ٢٠٣٠ إلى ٧٤٢ مليون شخص، وسيعيش حوالي ٦٠ في المائة منهم في ظروف غير صحية تتسم بالاحتكاك الشديد والفقر. وقد زاد التحضر السريع سوءا بسبب عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى المناطق الحضرية مع عدم استعداد السلطات الوطنية والمحلية لتنمية حضرية غير مخططة، وضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الإسكان والمياه والصرف الصحي والأمن وشبكات الضمان الاجتماعي. وتحتاج التحديات المتمثلة في التخطيط الحضري وتطوير قطاع الإسكان وتلبية الاحتياجات من الخدمات إلى معالجة عاجلة. ويبدل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موئل الأمم المتحدة جهوده في حالات الأزمات للاستجابة للاحتياجات الإنسانية إلى المأوى والحماية مع تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين وإعادة دمجهم وإحلال السلام والاستقرار. وفي ظل تلك الظروف يصبح لاتقاء الكوارث وحماية المدنيين نفس القدر من الأهمية كالاستجابة للاحتياجات الإنسانية بعد انتهاء النزاعات وبعد حالات الكوارث. وتسليما من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالحاجة إلى الاستجابة لهذه الظاهرة المتنامية لما لها من صلة وثيقة بحماية اللاجئين، أصدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ سياستها بشأن حماية اللاجئين وإيجاد حلول للمناطق الحضرية.

٦ - الأمن البحري

٩٩ - شهد الأمن البحري في أفريقيا تحاملا إلى حد كبير، لكنه بدأ يطفو على السطح كمشكلة سائدة تهدد هيكل الأمن في أفريقيا في المستقبل نتيجة لأشكال جديدة من التهديدات مثل القرصنة في شرق أفريقيا وفي خليج غينيا، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا والنهب الانتهازي لموارد صيد الأسماك الأفريقية من جانب

جهات فاعلة دولية. وتشكل مكافحة القرصنة أولوية بالنسبة للمنظمات الدولية والحكومات وصناعة النقل البحري. وقد وحدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهودها لمواجهة مشكلة القرصنة الخطيرة المتفاقمة بالقرب من الساحل الأفريقي. بما في ذلك التهديدات المستهدفة ضد شحنات المساعدة الإنسانية، وذلك عن طريق تعزيز قدرات الشرطة والمدعين العامين والمحاكم والسجون في بلدان شرق أفريقيا التي تتولى محاكمة القراصنة. وتواجه البلدان الأفريقية تحديات خطيرة تتمثل في بناء قدرات بحرية وساحلية قادرة على حماية سواحل أفريقيا وحراستها. وتتطلب هذه المسألة اهتماما أكثر استمرارا من قبيل تشجيع تنظيم دوريات بحرية مشتركة وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لشبكة إقليمية لمكافحة القرصنة أو وضع استراتيجيات إقليمية ودولية لتحقيق الأمن البحري.

باء - التصدي للزراعات

١٠٠ - سيشكل استمرار ضعف بعض الدول والمناطق تحديات استراتيجية كبيرة خلال العقود المقبلة إذ ما زال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتعلمون كيفية التعامل مع الدول الهشة.

١٠١ - ونظرا لاتساع الفجوة بين مؤسسات السلام والأمن للقرن العشرين والحقائق الأمنية للقرن الحادي والعشرين، يجب أن يركز التفكير الاستراتيجي الحالي على إنهاء منظور جهود السلام القائم على إحلال الاستقرار القصير الأجل بغية أن تحل محلها أبعاد إنمائية واجتماعية اقتصادية طويلة الأجل لحفظ السلام وبناء السلام. وخلال العقد الماضي وسّع مجلس الأمن من جدول أعماله بشكل ملحوظ من أجل أن ينظر في العناصر الجديدة التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وفي إطار هذا المفهوم الأوسع نطاقا للأمن، يتطلب الجيل المقبل من التحديات الأمنية مزيدا من التركيز على إدارة الأزمات، واستراتيجيات للحد من أخطار الكوارث، وعناصر مدنية أكثر قوة في عمليات السلام، وتعزيز سيادة القانون. وعلى صعيد استراتيجي سيكون من الضروري ترتيب تتابع أفضل للجهود المبذولة في مجال كل من الأمن والحكومة والتنمية لا سيما من منظور بناء السلام، والوصول إلى شركاء جدد.

١٠٢ - ويمكن توسيع نطاق آليات التعاون الجديدة القائمة على مبدأ الشراكة مع البلدان والمؤسسات الأفريقية وتعزيزها. وستكون كفالة قيام الاتحاد الأفريقي بولايته على نحو فعال المسؤولية الرئيسية للدول الأفريقية. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الملائم للاستراتيجيات التي تقودها أفريقيا وتماشى مع أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة

من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وخطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

١ - تعزيز الدولة

١٠٣ - إن الثقة في سلطة الدولة وشرعيتها أمر ضروري. وهو أمر يتوقف بدوره على قدرة الدولة على أداء مهامها كما يتوقف على المصادر التقليدية للشرعية السياسية والاجتماعية. واليوم، تجرب الدول نماذج مختلفة للحكومة لترى أيها يلي احتياجات مواطنيها المتعلقة بالسلام والتنمية على أفضل نحو.

١٠٤ - ولقد علقنا في بعض الأحيان آمالا غير واقعية على بناء المؤسسات، على أساس تصور أن المسألة تحتاج إلى أجيال وأجيال لبناء دولة فعالة. ومن الضروري المباشرة بين الأوقات المحددة للمبادرات وعكس الاتجاه إلى تحميل برنامج الإصلاحات بأكثر مما يحتمل في الدول الهشة لكفالة ألا تصبح الإصلاحات الهيكلية نفسها مصدرا للتراعات. والحوار مع البلد المعني أساسي من أجل تحديد المجالات والإصلاحات التي يمكن أن يكون التقدم فيها أسرع وتلك التي لا يكون فيها الحال كذلك. ويجب أن نتقبل أن بعض البلدان تمر بمراحل مختلفة في تطورها الديمقراطي ونقر بأن التراعات تغير كثيرا من الافتراضات التي نعول عليها.

١٠٥ - ويمكن تعزيز مسؤولية الدولة إزاء مواطنيها عن طريق تقديم الدعم لتنمية نظم الحكومة دون الوطنية. فإذا ما توافر للسلطات المحلية الدعم بسياسات وأطر قانونية وموارد ملائمة يمكنها أن تنهض بمشاركة الجماعات المختلفة في عملية التنمية المحلية، وتعزز التماسك الاجتماعي وتدعم آليات تسوية النزاعات المحلية. ولمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه أفريقيا، ينبغي للمجتمع الدولي، في شراكة مع أفريقيا أن يمنح الأولوية لتعزيز قدرة الدولة، بما في ذلك الحكومات المحلية.

٢ - منع نشوب النزاعات وإدارتها

١٠٦ - يمثل منع نشوب النزاعات المسلحة عنصرا أساسيا من ولاية الأمم المتحدة. بيد أنه نظرا لاختلاف العناصر الفاعلة والظروف ينبغي أن تتعامل مع منع نشوب النزاعات وتسويتها بقدر أكبر من المرونة. وأي استراتيجية متجانسة لمنع نشوب النزاعات ستربط بالضرورة السياسات المالية والتجارية والاقتصادية بالأدوات السياسية لإدارة النزاعات.

١٠٧ - إن تعزيز ثقافة المنع يحتاج إلى موارد. وينبغي إنشاء آليات مالية ملائمة لمساعدة الدول التي تمر بحالات الهشاشة أو الضعف على تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل زيادة

قدرتها على منع نشوب النزاعات من خلال برامج دعم الحوكمة، والدعم الاجتماعي والاقتصادي.

١٠٨ - ونظرا لبروز جهات وساطة أكثر قدرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما فيها الجماعات النسائية، فيجب علينا إعادة تقييم أو تعديل نهجنا الخاص وتدخلاتنا، بوسائل تشمل على وجه الخصوص بناء الهياكل الأساسية للسلام الوطني من قبيل قدرات للبلدان ومنظمات المجتمع المدني على القيام بالوساطة. ويجب أن يضطلع بجهود الوساطة بقيادة الجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية، مقرونة بمساعدة متحفظة ولكنها موجهة من جانب منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وكجزء من دعم الأمم المتحدة لبناء الدولة، ظل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء الدولة يقدم الدعم لمنع نشوب العنف الانتخابي، ويعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على بناء قدرات الحوار، ومنع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات قبل وأثناء الانتخابات وبعدها. وينبغي أن يوفر الأثر الإيجابي لهذا النهج المتبع في غانا وليسوتو، مؤشرات هامة على بناء قدرات وطنية ومحلية محددة على منع نشوب النزاعات.

١٠٩ - وستتزايد الحاجة إلى الاستجابات السريعة والفعالة كلما تضخمت التحديات المحلية. وكثيرا ما تكون المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في وضع أفضل من الهيئات العالمية للاضطلاع بنجاح بأنشطة منع نشوب النزاعات، والوساطة والتوصل إلى الحلول ومواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في مناطقها. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، كالذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن الاتحاد الأفريقي، يمكن للجماعات الاقتصادية الإقليمية توفير استجابة أولى لمنع تسرب آثار النزاعات ذات الطابع المحلي خارج الحدود. وأناشد منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء دعم التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات والقيام بالوساطة في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

٣ - التصدي للجريمة المنظمة

١١٠ - يتطلب التصدي لعمليات المنظمات الإجرامية جهدا متضافرا من الدول وجيرانها، ولا سيما في مجال إدارة الحدود. وحيث أن معظم الصكوك المتصلة بالنزاعات تستهدف التعامل مع مشاكل وطنية، فمن الضروري إنشاء آليات عابرة للحدود الوطنية للتصدي للجريمة المنظمة ولتعزيز سيادة القانون في استراتيجيات بناء السلام وحفظ السلام. وتعد المبادرة المشتركة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الشؤون السياسية/مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/الإنتربول، الخاصة بالمنطقة

الساحلية في غرب أفريقيا دعماً للأنشطة ذات الأولوية لخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المخدرات والجريمة، مثلاً للنهج الإقليمي الفعال. ومن أجل التصدي على نحو فعال للتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وإكمال المبادرات الحالية، سأنظر في السبل الكفيلة بتعزيز قدرة بعثات حفظ السلام على التصدي للجريمة المنظمة.

١١١ - لقد عانت أفريقيا خلال العقود الأربعة الماضية من تدفقات غير مشروعة إلى الخارج بلغت أكثر من ١,٥ تريليون دولار، ذهب معظمها إلى مؤسسات مالية غربية وتيسر ذلك من خلال نظام مالي عالمي يعمل في الظل ومن خلال غسل الأموال. وتتمثل المجالات التي تستلزم مزيداً من الاهتمام في تحسين أطر مكافحة الفساد والتصديق عليها وتعزيز المؤسسات القضائية، والتصدي للاتجار المتنامي بالمخدرات وغيرها من السلع الأساسية غير المشروعة ومساعدة البلدان الأفريقية على استعادة الأصول المفقودة من جراء الأنشطة الإجرامية أو على منع الاتجار بالبشر. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر أيضاً في اعتماد سياسات وقائية، وتجرّم الأفعال الإجرامية، وتعزيز التعاون القضائي الدولي، ولا سيما في المسائل الضريبية، وإنشاء أي آليات أخرى لازمة وملائمة لكفالة التنفيذ الفعال للصكوك الدولية والإقليمية. وإنني أناشد الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التصديق على جميع صكوك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والفساد، والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمواد الأولية من قبيل المعادن والأخشاب، أو الانضمام إليها وتنفيذها.

٤ - تحديات حفظ السلام

١١٢ - تواجه عمليات حفظ السلام تحديات هائلة، وعدم تناسب الموارد المتاحة مع ما يتطلبه النجاح في الاضطلاع بولايتها، وفي بعض البلدان التي تعمل فيها لا تتلقى من القادة المحليين إلا الحد الأدنى من الدعم السياسي. ويشكل قيام حفظة السلام بدورهم في حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بموارد محدودة وفي الوقت نفسه بمواجهة الجماعات المسلحة في بيئات تسودها الفوضى تحدياً من نوع خاص. وألحّت بعض البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام إلى أنها تفضل خفض العناصر العسكرية والأمنية لتلك العمليات. والدافع وراء الاقتراحات الداعية إلى خفض التزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالقوات وتقليص البعثات القائمة هو، جزئياً، عمليات حفظ السلام التي فشلت في تحقيق سلام دائم أو لم تستطع التكيف مع البيئات الجديدة.

١١٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، صوّت مجلس الأمن على إنهاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (انظر القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)). وقرر المجلس أيضا أن تتحول بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيمكن العنصر المدني في البعثة من العمل مع الحكومة لتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن (انظر القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)). ولهذه التطورات تأثير عميق على كيفية فهمنا لعملية حفظ السلام في أفريقيا واضطلاعنا بها. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات بموجب القانون الدولي، فلا يزال يساورني القلق من أن سحب قوات الأمم المتحدة سيعرض المدنيين لمزيد من العنف والانتهاكات، في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تشاد على السواء، ويعوق تقديم المعونة إلى ٤٣٠.٠٠٠ شخص في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد السابقة. ويجب على الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين الانخراط في حوار جماعي بشأن أفضل السبل لخدمة قضية السلام في سياق تزايد تأكيد البلدان والمؤسسات الأفريقية على مسؤوليتها وعزمها على تولي مهام حفظ السلام، وصنع السلام وحماية المدنيين في أراضيها.

جيم - تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

١١٤ - لا يزال التوزيع العادل للموارد والدخل يشكل تحديا رئيسيا في كثير من البلدان الأفريقية. فالمكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال العقد المنصرم لم تصل تلقائيا إلى مَنْ هم أدنى كما أن حاجات الفئات الضعيفة من السكان لا تتم تلبيتها دائما. وتفتقر معظم البلدان الأفريقية إلى شبكات الضمان الاجتماعي الفعالة وبالرغم من أن أفريقيا قد أثبتت أنها أكثر مرونة مما كان متوقعا، فقد سببت الأزمة العالمية الأخيرة تراجعا كبيرا في جهود الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وأن أوان التركيز مجددا على القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باتباع نهج للتنمية يراعي القضايا الجنسانية ويقوم على الحقوق ويأخذ في الحسبان الأسباب الاجتماعية والسياسية للتزاعلات الحالية وموقف أفريقيا المشترك إزاء الإدماج الاجتماعي والاستراتيجيات الاجتماعية المتكاملة. وتؤكد الحاجة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في القارة أهمية إعداد توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التي أقرها الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وغطت مجالات جوهرية مثل الزراعة والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والهياكل الأساسية وتيسير التجارة والنظام الإحصائي

الوطني. ويدعو الفريق التوجيهي الحكومات، والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى وضع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صميم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١١٥ - ويجب علينا أن نضع تنمية قدرات الدولة في محور جميع جهودنا المبذولة في أفريقيا. ويجب أن يكون إدراج منظورات مختلف فئات السكان، وتمكين الفئات المحرومة والمهمشة، لدى صياغة وتنفيذ خطط التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر جزءا من هذه الجهود. ويجب علينا أيضا إعادة إجراء المناقشة بشأن الأسس الاقتصادية لبناء الدولة والأمة، وهي مشاكل سيظل على البلدان الأفريقية أن تواجهها.

١١٦ - جعل الإعلان المتعلق بالنهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤ من إيجاد فرص العمل هدفا صريحا ومحوريا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر بشكل مستدام بغية تحسين الأحوال المعيشية للأفارقة. وستتيح الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في القطاع الزراعي ذي الأهمية الحاسمة، زيادة في القيمة المحلية المضافة للموارد الطبيعية الهائلة في أفريقيا وتنمية القطاع الخاص. ويكتسي توثيق التعاون مع مجتمع الأعمال التجارية، والشركات الأفريقية، والشركات الأجنبية العاملة في أفريقيا، أهمية جوهرية لكفالة تحقيق النمو الاقتصادي. ويشكّل أيضا تسريع عملية التصنيع والتحول الهيكلي شرطا مسبقا للقضاء على الفقر والتقليل من التزايدات الاجتماعية وعدم المساواة الاجتماعية إلى الحد الأدنى. ولأجل تحقيق ذلك على نحو فعال، تحتاج أفريقيا إلى إضافة قيمة إلى سلعتها الأساسية قبل تصديرها من أجل تحديد أسعار أفضل، وإيجاد فرص عمل وتكوين ثروة للأفارقة. وإنني أناشد الدول الأفريقية الإسراع بتنفيذ خطة عمل واغادوغو من أجل النهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر من خلال تسريع برامج توفير العمالة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال في بلدانها.

١ - عمالة الشباب وتعليمهم

١١٧ - تقدر نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما من السكان في أفريقيا البالغ عددهم بليون نسمة ب ٦٠ في المائة. ولهذا آثاره على النمو الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. ويجب اعتبار الشباب من الأصول التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على النحو الذي جرى تسليط الضوء عليه في السنة الدولية للشباب التي تهدف إلى تعزيز المشاركة التامة والفعالة للشباب في جميع جوانب المجتمع. غير أن شباب المناطق الحضرية المفتقر إلى فرص العمل وغيرها من الفرص يشكل

موردا من المجندين المحتملين للمليشيات والجماعات المسلحة. ويؤدي الاكتظاظ الشديد والتفسيخ في المناطق الحضرية، وازدياد الفقر والبطالة، وانهميار الأسر والمجتمعات المحلية، والأمراض، واستغلال الأطفال والشباب، والاتجار غير المشروع والجريمة العابرة للحدود الوطنية، إلى مضاعفة شدة ونطاق المخاطر التي يتعرض لها الشباب في المدن الأفريقية. وينبغي للأمم المتحدة وأفريقيا وضع استراتيجيات تشرك الشباب في التنمية، وإدارة النزاعات والحكومة، مع إيلاء اهتمام خاص بتطوير البرامج التعليمية وتوفير المهارات من أجل العمالة، وتوفير التعليم التقني والمهني لفئات الشباب المهمشة والضعيفة؛ وأولئك الذين تركوا الدراسة والمشردين داخليا. ولا يشكل توفير التعليم الابتدائي المجاني أحد حقوق الإنسان فحسب، بل يشكل أيضا قضية إنمائية، حيث تدعو الغاية ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى توفير التعليم الابتدائي للجميع. وقد وضعت مبادرة عام ٢٠٠٠ المعنونة "إطار عمل دكاكار بشأن توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية" التعليم على رأس أولويات البرامج الإنمائية الدولية. ويلبي برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للتعليم الأساسي في أفريقيا مطالب الحصول على تعليم ابتدائي كامل، ومجاني وإلزامي وذو نوعية جيدة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعمم سياسات وبرامج تهدف إلى تمكين الشباب وتهيئة الظروف اللازمة لتمكينهم من المشاركة التامة في جميع جوانب المجتمع وأن تنفذ تلك السياسات والبرامج على نحو فعال.

٢ - الزراعة والأمن الغذائي

١١٨ - تفيد التقارير بأن ٢٠٠ مليون شخص في أفريقيا يعانون من سوء التغذية. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي جزئيا بسبب النمو السكاني، وضعف مراقبة استخدام المياه، ومحدودية فرص الحصول على الأراضي، وأثر الأمراض على الثروة الحيوانية والمحاصيل، وعدم كفاية الإمدادات، ولوجستيات النقل والتخزين، والمضاربة في السلع الأساسية، والتزاعات وتغير المناخ. وتعد قلة الاستثمارات من الأسباب الأساسية لتخلف القطاع الزراعي في أفريقيا. وقد انخفضت الحصة المخصصة من المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، والغابات ومصايد الأسماك من ١٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥ في المائة حاليا وتنفق قلة من البلدان الأفريقية أكثر من ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية على الزراعة. ونحن في حاجة إلى اعتماد نهج شامل لإزاء الحاجات الأكثر إلحاحا، من قبيل الطلب المتنامي على الأغذية في الأسواق الإقليمية والعالمية، وإزاء وضع نظم مستدامة للأغذية للأجل الطويل يمكنها تحمل الصدمات الخارجية وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من أثر الزراعة على الغابات. وللزراعة أيضا دور محوري في تعزيز النمو المستدام العريض القاعدة والحد من البطالة.

وإنني أشجع الدول الأفريقية والمجتمع الدولي على الاستثمار في صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، وتعزيز تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، الذي يشمل إنشاء شبكات أمان للفقراء الجوعى وتوجيه الجهود نحو تحسين التغذية. ولشبكات الأمان المصممة بشكل مناسب أهمية حاسمة في السياقات الهشة. والمطلوب استثمار سنوي قدره ٢٥ بليون دولار لتقديم الدعم للبلدان في إعداد اتفاقاتها المتعلقة ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

٣ - تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز النمو

١١٩ - يشكل تغير المناخ تحديا طويل الأجل ليس للتنمية فحسب، بل أيضا للأمن ولحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تعاني أفريقيا بشكل غير متناسب من التغيرات البيئية التي يمكن أن تزيد من تهميش الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء، والشعوب الأصلية وفقراء الريف. وتشكل الهجرة الجماعية والتشرد ولا سيما في سياق تحديات الحوكمة، والنمو السكاني المتواصل خطرا آخر وكذلك تضاؤل فرص الحصول على الغذاء والماء. غير أن تغير المناخ يتيح أيضا إمكانات لإيجاد فرص العمل ولأوجه التآزر والابتكارات فيما يتعلق بالتنمية البيئية، والاقتصادية والاجتماعية ويجب إدراجه في استراتيجيات النمو، والعمالة، والقضاء على الفقر.

١٢٠ - وتحتاج أفريقيا إلى طاقة مستدامة أكبر وأرخص من أجل تنميتها. وستكون هناك حاجة إلى التمويل والتكنولوجيا لكفالة تلبية هذه الحاجة مع إتاحة خيارات تتسق مع التخفيف من آثار تغير المناخ. وإنني أناشد الشركاء الدوليين تقديم المزيد من المساعدات المالية، والتكنولوجية ومساعدات بناء القدرات لتمكين البلدان الأفريقية من التصدي لتحديات تغير المناخ بوسائل من ضمنها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع استراتيجيات فعالة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.

٤ - التحويلات المالية والشبكات

١٢١ - التحويلات المالية هي أحد أهم مصادر الدخل لكثير من الأسر المعيشية في أفريقيا، حيث تتجاوز هذه التحويلات المساعدة الإنمائية الرسمية بمعامل قدره ٦. وتشكل النساء نسبة ٦٠ في المائة من المتلقين للتحويلات. بيد أن التكاليف المرتفعة لإنجاز هذه التحويلات تحدّ من إمكان أن تصبح مصدرا بديلا للتنمية في أفريقيا. وإنني أدعو القطاع الخاص والحكومات إلى العمل معا على تسهيل عملية تجهيز التحويلات المالية.

١٢٢ - ولا يزال تصوّر الهجرة كأداة للتنمية جديدا نسبيا ومثيرا للجدل. فالحكومات والمؤسسات الأفريقية بحاجة إلى دمج سياسات الهجرة في استراتيجيات التنمية من أجل تعزيز أثر التحويلات المالية وتعبئة موارد الشتات والاستفادة منها بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجيع المشاركة النشطة للشتات في تنمية بلدانهم. وينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تنظر، كجزء من خططها لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي، في مسألة تعزيز إدماج المهاجرين وإعادة إدماجهم وتيسير حركة اليد العاملة داخل المنطقة.

٥ - تحسين البيانات والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٢٣ - الإحصاءات ضرورية لدعم صياغة خطط واستراتيجيات التنمية وتنفيذها ورصدها، ولإجراء عمليات تعداد موثوقة تكون حاسمة للحكومة وتقديم الخدمات، ورصد نتائج التنمية والتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإنني أدعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى تعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تكثيف جهودها المهادفة إلى دعم تنمية القدرات الإحصائية في جميع أنحاء القارة. ومن الأهمية بمكان أيضا تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في رصد وتقييم البرامج الخاصة به والبرامج الممولة من قبل الشركاء من أجل تقييم تأثيرها وضمان مواءمتها مع أولوياتهم.

١٢٤ - وتستطيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد كثيرا في تعزيز التنمية والتماسك الاجتماعي في أفريقيا. وإنني أهاب بجميع الدول أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بعمليات نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا وأن تزيد من تعاونها التقني مع البلدان الأفريقية.

رابعاً - تعبئة الموارد والشركاء

١٢٥ - تُظهر توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بوضوح أن التنفيذ ذو أهمية حاسمة لتحقيق تقدّم ملموس في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في القارة، وهي تؤكد في الوقت نفسه على ضرورة معالجة ثغرات التنفيذ في أفريقيا. فقد عمل الفريق التوجيهي جاهداً، عبر الفريق العامل، على سدّ هذه الثغرات. وركز كثيراً على تعبئة الخبراء والموارد من أجل التنفيذ الفعال للأهداف في أفريقيا. وهو يقترح مجموعة نقاط عمل للتنفيذ الشامل تشمل ما يلي: (أ) استخدام توصيات المبادرة الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك المبادرات الأخرى للاتحاد الأفريقي كأساس لحفز عملية وضع خطة عمل خاصة بالمبادرة الأفريقية

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) إنشاء فريق عامل إقليمي أفريقي يركّز بالدرجة الأولى على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني والإقليمي؛ (ج) العمل في استراتيجية التنمية الوطنية على استخدام ما هو سليم، من الناحية الاقتصادية الكلية ومن الناحية القطاعية، من خطط الاستثمار الخاصة بالمبادرات غير الممولة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية وذلك من أجل تعبئة الموارد عبر مناقشات المائدة المستديرة على الصعيدين العالمي والوطني. وسأسمى بشكل استباقي إلى جعل المؤسسات الأعضاء في الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة تقدّم الدعم للاتحاد الأفريقي في سعيه للترويج لمجموعة تنفيذ شاملة من أجل الإسراع بخطى التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

١٢٦ - وقدرة الدولة على الإنجاز تعتمد إلى حد كبير على قدرتها على تعبئة الموارد الوطنية وتحقيق ملكية أكبر لعملية وضع الميزانية. وقد أجرت بعض البلدان إصلاحات مكنتها من توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية. ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى تحسين ثمة إدارة العائدات من الموارد الطبيعية وإيجاد سبل لزيادة الأثر الإنمائي للتحويلات. ومن شأن تحسين تعبئة الموارد المحلية أن يحدّ من خطر اعتماد البلدان بشكل مفرط على الدعم المقدّم من المانحين وافتقارها إلى الرقابة الفعالة على ميزانياتها الوطنية.

١٢٧ - ومما له أهمية بالغة، لدى تعبئة الموارد، بناء تحالف للعمل يضم إلى جانب الجهات المانحة التقليدية شركاء أفريقيا الاستراتيجيين الجدد، والمجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، والأفارقة في الشتات. وما فتئت الحكومات تتطلّع بشكل متزايد إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين شبكات الهياكل الأساسية وتحسين تقديم الخدمات. وقدّم كل من مكتب الأمم المتحدة للشراكات والشبكات المحلية الثلاث والعشرين في أفريقيا، التابعة للاتفاق العالمي، التشجيع لعدد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، مع التركيز على احتياجات التنمية في أفريقيا، وعملوا مع الاتحاد الأفريقي لإشراك القطاع الخاص وقادة المؤسسات على تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن المهم أيضاً ضمان أن يتم بشكل ملائم مواءمة ممارسات وأولويات الشركاء الجدد مع التقييمات والأولويات القطرية ومع المعايير والقواعد المتفق عليها دولياً.

١٢٨ - وقد تزايد نفوذ المجتمع المدني بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٨. غير أنه لا يزال هناك تحد رئيسي: وهو تعبئة الموارد المحلية وجمع الأموال في الخارج، مما يؤلّد غالباً الانطباع بأن المجتمع المدني في أفريقيا تحركه التأثيرات الخارجية. ويستطيع المانحون الجدد، بمن فيهم

مؤسسات القطاع الخاص، تعبئة موارد اقتصادية كبيرة لدعم السياسات الوطنية والمحلية على المستوى المحلي. وسأجعل منظومة الأمم المتحدة تشارك في وضع وتنفيذ استراتيجية فعالة من أجل تشجيع وتعزيز شراكات المجتمع المدني الوطنية والدولية، ولا سيما في بلدان مرحلة ما بعد النزاع.

١٢٩ - وقد اكتسب ظهور جهات فاعلة جديدة مثل البرازيل وتركيا والصين والهند أهمية من حيث توسيع نطاق الفرص والموارد المتاحة لأفريقيا. فهي توفر مصادر جديدة للاستثمار، ولا سيما ضمن نطاق عمليات التعاون المتزايد فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولكن هذا لا يقلل من مسؤولية الجهات المانحة التقليدية على الوفاء بوعودها. فقد شكلت البلدان الأفريقية تحالفات مع الاقتصادات الناشئة من أجل التعبئة لإجراء إصلاحات في الأمم المتحدة، ولا سيما من أجل تنشيط دور الجمعية العامة وتوسيع عضوية مجلس الأمن.

١٣٠ - وأبقت المشاركة الأفريقية في مؤسسات عالمية مثل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين البرنامج الاقتصادي الأفريقي مطروحا على طاولة البحث العالمية. ولئن أسهمت هذه المشاركة في الحدّ من المخاوف بشأن تهميش أفريقيا، فإنّه لم يتبيّن بعد ما إذا كان دور أفريقيا في المؤسسات الجديدة للحكومة العالمية سيُعزّز صوّها الجماعي في الشؤون العالمية أم أنّ الدعوة الانتقائية يمكن أن تؤدي في واقع الأمر إلى تشتيت مواقف أفريقيا.

خامسا - التعامل جديد مع أفريقيا

١٣١ - تعمل قيادة أفريقيا وإرادتها السياسية، وتقدمها الاجتماعي، وغوّها الاقتصادي المطّرد، وإصلاحات الحكومة بها شيئا فشيئا على تغيير التصوّرات المتعلقة بالقارة في عالم اليوم. ولئن كان لا ينبغي الاستهانة بتأثير النزاعات العنيفة والفقر في أفريقيا، فإنّه من الضروري التعامل مع القارة بطريقة جديدة تسلّم بالتغيرات السريعة التي تشهدها أفريقيا. فيبغي لنا أن نساعد أفريقيا على المضي قدما بالمعاونة على تغيير الخطاب حولها، وبالاعتراف بالالتزامات الوطنية والإقليمية، وبالحدّث عن الفرص وكذلك التحديات، مع الإقرار في الوقت نفسه بوجود حقائق كثيرة مختلفة في القارة.

١٣٢ - وما هو مطلوب الآن ليس تحديد التعهدات، ولكن التنفيذ الفعال للالتزامات ومراعاة البيئة المتغيرة وزيادة قدرة الحكومات والمؤسسات الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها بصفتها أطرافا شريكة فعالة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تقرّ بحدود قدراتها. ويتعين علينا تقييم مزاياها النسبية وإقامة الشراكات المناسبة لتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية

باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في جهود السلام والإغاثة والتنمية، ودعم دور الدول والسلطات المحلية في توفير الاستقرار وفرص العمل والأمن لشعوبها.

١٣٣ - وأسباب النزاع ودوافعه متعددة ومتراصة ولا يمكن التصدي لأي منها على حدة. ولذلك فمما له أهمية حاسمة أن يتم إنشاء إطار استراتيجي مشترك للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات التي ينبغي معالجتها والمجالات التي لديها أكبر الإمكانات لإحداث أثر مضاعف. وينبغي أن يشتمل ذلك على إجراء تقدير أكثر انتظاماً للاقتصاد السياسي للنزاعات المسلحة، وبخاصة المتصلة منها بالموارد الطبيعية وبالأبعاد الاجتماعية والجنسانية للعنف. وعلياً أن نضمن داخل منظومة الأمم المتحدة وجود قدرة كافية للبرمجة المراعية للنزاعات على الصعيد القطري وذلك بالتصدي لقضايا الحوكمة السياسية الوطنية. وسيتيح وضع أهداف قابلة للقياس في منع نشوب النزاعات والعنف المسلح الفرصة لدمج المواضيع المتعلقة بالأمن في المتابعة المحتملة للأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥.

١٣٤ - والسياسة الأمنية التي محورها البشر والتنمية والمسائل الاجتماعية تسلم بأن كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية تتوقف في نهاية المطاف على قدرة البلدان على توفير الشروط الدنيا لحصول الإنسان على قوته. وستتطلب مبادرات الأمم المتحدة، في الماضي قديماً، تركيزاً متزامناً على السلام والاحتياجات الإنسانية والتنمية وإلى توحى أسلوب أكثر منهجية يدمج بشكل أفضل الشركاء الوطنيين والدوليين المشاركين في الخطط الإنسانية والإنمائية والاقتصادية وخطط حقوق الإنسان.

١٣٥ - ومنظومة الأمم المتحدة دور هام عليها أن تقوم به وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والمؤسسات الأفريقية. وعليها إذاً أن تتحلى بالمرونة والابتكار والتنسيق والاستجابة لما لأفريقيا وشعوبها من احتياجات وأولويات ورؤى. وهذا ما يدعو إلى التنفيذ الفعال للبرامج في الميدان والتعلم من ترتيبات التنسيق المتبعة في الآونة الأخيرة على المستوى القطري والمهادفة إلى زيادة اتساق الأمم المتحدة، وكذلك من البلدان الرائدة في مبادرة "أمم متحدة واحدة"، والشراكات مع المنظمات الإقليمية في القارة، والهياكل الأفريقية المعززة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والآليات التنسيقية دون الإقليمية.

١٣٦ - وقد دفعت بيئة اليوم السريعة التغير بالأمم المتحدة إلى إعادة تقييم العديد من افتراضات العقود الماضية. وهناك الآن أكثر من أي وقت مضى، حاجة إلى مكافحة التفكير القصير الأمد. إذ يجب لمشاركتنا في أفريقيا أن تكون استباقية ومتسقة مع وجهات نظر الشعوب الأفريقية ورؤاها وتطلعاتها. وقد حان الوقت الآن لإعادة النظر في مدى فعالية استراتيجياتنا، وتقييم تأثير السياسات الحالية، وتحديد الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تعتبر

بالغة الأهمية في تعبئة الموارد لمواجهة التحديات التي لا تزال قائمة، وللاستفادة من الفرص الجديدة. وسأجعل منظومة الأمم المتحدة تشارك، من خلال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية في أفريقيا التي يرأسها مستشاري الخاص لشؤون أفريقيا، في التفكير في نهج لمنظومة الأمم المتحدة بشأن العديد من القضايا التي أثارها هذا التقرير، وفي إجراء المزيد من المشاورات مع الشركاء المعنيين.
